

الفصل الأول

حق الحياة الإنسانية

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الحقوق المترتبة على تأسيس الحياة ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حق التكاثر البشري .

المطلب الثاني : حق إنماء البيئة .

المبحث الثاني : الحقوق المترتبة على حماية الحياة ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : حق عصمة الحياة الإنسانية .

المطلب الثاني : حق الدفاع عن الحياة الإنسانية .

المطلب الثالث : حق منع خصخصة الحياة الإنسانية .

المطلب الرابع : حق عقاب المفوت للحياة الإنسانية .

حق الحياة الإنسانية

تمهيد وتقسيم :

الحياة : النمو والبقاء^(١)، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ (البقرة: ١٧٩) . يقول ابن كثير : « أي في تشريع القصاص - وهو قتل القاتل - حكمة عظيمة ، وهي بقاء المهج وصونها ؛ لأنه إذا علم القاتل أنه يقتل انكف عن صنيعه ، فكان في ذلك حياة النفوس ، وفي الكتب المتقدمة : القتل أنفى للقتل ، فجاءت هذه العبارة في القرآن أفصح وأبلغ وأوجز^(٢) .

والمقصود بالحياة هنا : البقاء المؤقت بحكم ناموس الحياة في دار الدنيا التي أقامها الله تعالى على التأقيت لمقابلة الحياة في الدار الآخرة التي زكاها الله تعالى في قوله : ﴿ وَمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ (العنكبوت: ٦٤) . أي الحياة الدائمة الحق التي لا زوال لها ولا انقضاء ، بل هي مستمرة أبد الأباد^(٣) .

والإنسان خلق في الأصل ليعيش ، وولد في الدنيا ليبقى أجله الذي يجهله ، فكان الحفاظ على هذا الأجل حقاً مرتبطاً بحكمة الخلق والتنسيل في هذه الحياة ، وهو في الوقت نفسه مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية ، وفي ذلك يقول الله تعالى لآدم وزوجه : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنَعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ (البقرة: ٣٦) . ومن هنا تتحقق الحكمة الإلهية التي قالها الله تعالى لملائكته : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ

(١) لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط ، مادة : حيي

(٢) تفسير ابن كثير (١/٢٨٦) ، وانظر أيضاً : تفسير القرطبي (٢/٢٥٥) ، تفسير الطبري (٢/١١٥) .

(٣) تفسير ابن كثير (٣/٥٥٨) .

خَلِيفَةً ﴿البقرة: ٣٠﴾. وحق الحياة للإنسان في الرؤية الإسلامية يتحصن من جانبين :
تأسيس الحياة ، وحمايتها . ويرتب كل جانب من هذين حقوقاً فرعية من الحق
الأم ، وهو حق الحياة الإنسانية ، وسوف أتناول ذلك في المبحثين الآتيين :
المبحث الأول : أتناول فيه الحقوق المترتبة على تأسيس الحياة الإنسانية .
المبحث الثاني : أبين فيه الحقوق المترتبة على حماية الحياة الإنسانية .

الحقوق المترتبة على تأسيس الحياة الإنسانية

تمهيد وتقسيم :

صحيح أن الحياة هبة من الله تعالى ، وحسبنا قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ نَحْيِي وَيُمِيتُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ (التوبة: ١١٦) . وقوله سبحانه : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴾ ﴿ ٥٨ ﴾ أَلَمْ تَكُنْ تَخْلُقُونَهُ أُمَّ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ (الواقعة: ٥٨، ٥٩) . وقوله سبحانه : ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ سَخَّلُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنْثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴿ ٥١ ﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾ (الشورى: ٤٩، ٥٠) .

غير أن تلك الهبة الربانية لخلق الإنسان لا تقع وفاقاً أو صدفة ، وإنما تكون عند تحقق أسبابها المباشرة من التكاثر المعروف ، وأسبابها غير المباشرة من إنماء البيئة ، ومن ثم كان كل من هذين السببين حقاً إنسانياً مترتباً على تأسيس الحياة الإنسانية ، وأبين ذلك في المطلبين الآتين :

المطلب الأول حق التكاثر البشري

تمهيد وتقسيم :

المقصود بالتكاثر البشري : زيادة أعداد البشر ، تقول : كثر الشيء كُثْرًا وكثرة فهو كثير : خلاف قل ، وأكثر الشيء جعله كثيرًا ، والكثرة إنماء العدد^(١) .

والتكاثر بين البشر هو السبب المباشر لتأسيس حياتهم في أرض الحياة الدنيا ، ولذلك تظاهرت النصوص الشرعية في كل من الكتاب والسنة بدعوة الناس إلى التكاثر من أجل إقامة الحياة الإنسانية على الأرض ، واعتبار ذلك حقًا إنسانيًا طبيعيًا .

وأتكلم في هذا المطلب عن نظرة الإسلام لإنسانية التكاثر البشري ، ثم أبين طرق هذا التكاثر وصوره الإنسانية ، وذلك في فرعين :

الفرع الأول نظرة الإسلام الإنسانية للتكاثر البشري

يؤسس الإسلام قضية التكاثر البشري على الحق الإنساني الذي لا يختص بطائفة أو أمة أو دين ، ذلك أن الفكر الإسلامي يستوعب سعة الدنيا للمؤمن والكافر على السواء ، قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (التغابن: ٢). أي هو الخالق لكم على هذه الصفة ، فلا بد من وجود مؤمن وكافر ، وهو شهيد على أعمال عباده ، وسيجزئهم بها أتم الجزاء^(٢) .

والمتتبع لنصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة يجد هذا الحق الإنساني بارزاً في الخطاب الشرعي الذي يجمع الناس في أصل واحد ، ويمن عليهم بنعمة الولد ،

(١) لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط ، مادة : كثر .

(٢) تفسير ابن كثير (٤/٤٨٠) ، تفسير الطبري (٢٨/١١٩) .

وينهى عن عقوق الوالدين ، ويجعل من العلائق الزوجية رباطاً مقدساً وآية من آيات الله سبحانه دونما فرق بين مسلم وغير مسلم ، وكل هذا يؤكد نظرة الإسلام الإنسانية للتكاثر البشري ، وأذكر فيما يلي شيئاً من خطاب الشارع في ذلك .

١- من تلك النصوص التي تجمع الناس في أصل واحد من القرآن الكريم : قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتَقُوا رَبُّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ (النساء: ١) . أي وذراً من آدم وحواء رجالاً كثيراً ونساء ، ونشرهم في أقطار العالم على اختلاف أصنافهم وصفاتهم وألوانهم ولغتهم ، ثم إليه بعد ذلك المعاد والمحشر ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَنُّكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحجرات: ١٣) . فجميع الناس في الشرف بالنسبة الطينية إلى آدم وحواء - عليهما السلام - سواء ، وإنما يتفاضلون بالأمور الدينية ، وهي طاعة الله تعالى ، ومتابعة رسوله ﷺ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ (الفرقان: ٥٤) . أي خلق الإنسان من نطفة ضعيفة فسواه وعدله وجعله كامل الخلقة ذكراً أو أنثى ، كما يشاء ، فجعله نسباً وصهراً ، فهو في ابتداء أمره ولد نسيب ، ثم يتزوج فيصير صهراً ، ثم يصير له أصهار وأختان وقربات ، وكل ذلك من ماء مهين ^(٣) .

ومن السنة المطهرة : ما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « قد أذهب الله عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء ، مؤمن تقي وفاجر شقي ، والناس بنو آدم وآدم من تراب » ^(٤) . وزاد أحمد وأبو داود في رواية :

(١) تفسير ابن كثير (١/٥٩٦) ، تفسير الطبري (٤/٢٢٤) .

(٢) تفسير ابن كثير (٤/٢٧٧) ، تفسير الطبري (٢٦/١٤٠) .

(٣) تفسير ابن كثير (٣/٤٣٠) .

(٤) سنن الترمذي (٥/٧٣٥) رقم (٣٩٥٦) ، مسند الإمام أحمد (٢/٥٢٣) رقم (١٠٧٩١) .

« لينتهين أقوام فخرهم برجال أو ليكونن أهون عند الله من عدتهم من الجعلان التي تدفع بأنفها التنن »^(١).

وأخرج الإمام أحمد من حديث أبي نضرة مرسلًا ، وأخرجه البراز من حديث أبي سعيد برجال الصحيح ، وأخرجه البيهقي بسند فيه مقال عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنه قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوسط أيام التشريق خطبة الوداع ، فقال : « يا أيها الناس ، إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، ألا لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أسود ، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم . ألا هل بلغت ؟ » قالوا : بلى ، يا رسول الله . قال : « فليبلغ الشاهد الغائب »^(٢).

وأخرج الإمام أحمد بسند فيه مقال ، عن عقبة بن عامر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن أنسابكم هذه ليست بسباب على أحد ، وإنما أنتم ولد آدم طفء الصاع لم تملئوه ليس لأحد فضل على أحد إلا بالدين أو عمل صالح ، حسب الرجل أن يكون فاحشًا بذيًا بخيلًا جبانًا »^(٣).

٢- ومن النصوص الشرعية التي تمتن على الناس بنعمة الولد - دونما نظر إلى دين أو جنس - من القرآن الكريم : قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ۚ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا ۗ إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾ (الشورى: ٤٩، ٥٠). بل قد حكى القرآن الكريم عن اغترار غير المسلمين بكثرة أولادهم ، فقال سبحانه : ﴿ وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ ﴾ (سبأ: ٣٥). وقد أجاب الله تعالى عن

(١) مسند الإمام أحمد (٣٦١/٢) رقم (٨٧٢١)، سنن أبي داود (٣٣١/٤) رقم (٥١١٦).

(٢) قال المنذري : « رواه البيهقي وقال : في إسناده بعض من يجهل . » الترغيب والترهيب (٣٧٥/٣) رقم (٤٤٩٤) . وقال الهيثمي : « رواه الطبراني في الأوسط والبخاري بنحوه من حديث أبي سعيد ، ورجال البخاري رجال الصحيح . » مجمع الزوائد (٨٤/٨) ، والحديث أخرجه الإمام أحمد عن أبي نضرة قال : حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في وسط أيام التشريق . وذكره مسند الإمام أحمد (٤١١/٥) رقم (٢٣٥٣٦) .

(٣) قال الهيثمي : « رواه أحمد والطبراني ، وفيه ابن لهيعة وفيه لين ، وبقيته رجاله وثقوا . » مجمع الزوائد (٨٢/٨) ، وانظر الحديث في مسند الإمام أحمد (١٤٥/٤) رقم (١٧٣٥١) .

ذلك في قوله : ﴿ اُنْحَسِبُونَ اَنْمَّا نُمِدُّهُم بِمِهْ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ ۙ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (المؤمنون: ٥٦، ٥٥). يعني : أيظن هؤلاء المغرورون أننا نعطيهم من الأموال والأولاد لكرامتهم علينا ومعزتهم عندنا ؟ كلا ليس الأمر كما يزعمون ، بل إنما نفع ذلك استدراجاً وإنظاراً وإملاءً^(١) ، فمتاع الدنيا غير محظور بسبب دين أو جنس ، وصدق الله حيث يقول : ﴿ كَلَّا نُمِدُّ هَتُوْلَاءِ وَهَتُوْلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ (الإسراء: ٢٠).

ومن السنة المطهرة : ما ورد من الترغيب في المرأة الولود ، وذلك فيما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان ، من حديث أنس بن مالك قال : كان رسول الله ﷺ يأمر بالباء وينهى عن التبتل نهياً شديداً ، ويقول : « تزوجوا الودود الولود إني مكائر الأنبياء يوم القيامة »^(٢).

٣- ومن النصوص الشرعية التي تنهى عن عقوق الوالدين ولو كانا كافرين من القرآن الكريم : قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ (الفرقان: ٥٤). وقوله تعالى : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَذَا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ۗ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ (لقمان: ١٤، ١٥).

ومن السنة المطهرة : ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة ، أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله : من أحق الناس بحسن صحابتي ، فقال رسول الله ﷺ : « أمك » . قال : ثم من ؟ قال : « أمك » . قال : ثم من ؟ قال : « أمك » . قال : ثم من ؟ قال : « ثم أبوك »^(٣).

وأخرج البزار بسند فيه مقال ، عن أبي هريرة قال : سببت رجلاً في الإسلام بأمر له في الجاهلية ، فاستعدى علي رسول الله ﷺ ، فقال ﷺ : « إن فيك شعبة من

(١) تفسير ابن كثير (٣/٣٢٢).

(٢) صحيح ابن حبان (٩/٣٣٨) رقم (٤٠٢٨) ، سنن النسائي (٦/٦٥) رقم (٣٢٢٧) ، مسند الإمام أحمد (٣/١٥٨) رقم (١٢٦٣٤) ، (٣/٢٤٥) رقم (١٣٥٩٤) ، سنن أبي داود (٢/٢٢٠) رقم (٢٠٥٠).

(٣) صحيح البخاري (٥/٢٢٢٧) رقم (٥٦٢٦) ، صحيح مسلم (٤/١٩٧٤) رقم (٢٥٤٨).

الكفر». فلما ذكر الكفر اضطربت رجلاي فقلت : يا رسول الله ، والذي بعثك بالحق لا أسب مسلما بعده أبداً^(١) .

٤- ومن النصوص الشرعية التي تجعل من العلاتق الزوجية رباطاً مقدساً وآية من آيات الله سبحانه - دونما فرق بين مسلم وغيره - من القرآن الكريم : قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (الروم: ٢١) .

كما وجدنا القرآن الكريم يثبت صفة الزوجية لجهاذة الكفر مراعاة لتلك العلاقة الإنسانية ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴿٢﴾ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴿٣﴾ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴿٤﴾ (المسد: ١-٤) . فوصفها الله تعالى بأنها زوجته ، وكانت من سادات نساء قريش ، وهي أم جميل ، واسمها أروى بنت حرب بن أمية ، وهي أخت أبي سفيان^(١) .

من ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَخِجْتِي مِنَ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَخِجْتِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ (التحریم: ١١) . قال ابن كثير : « هذا مثل ضربه الله للمؤمنين أنهم لا تضرمهم مخالطة الكاذبين إذا كانوا محتاجين إليهم ، قال قتادة : كان فرعون أعتى أهل الأرض وأكفرهم ، فوالله ما ضر امرأته كفر زوجها حين أطاعت ربها ؛ ليعلموا أن الله تعالى حكم عدل لا يؤاخذ أحد إلا بذنبه »^(٢) .

ومن السنة المطهرة : ما ورد من إقرار النبي ﷺ لغير المسلمين ما زعموا من زوجه أو ولد ، بل وصف عقود الزواج في الجاهلية بأنها نكاح لا سفاح فيما أخرجه الطبراني بسند فيه مقال ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : « خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح ، من لدن آدم إلى أن ولدني أبي وأمي ،

(١) قال الهيثمي : « رواه البزار ، وفيه يعقوب بن محمد الزهري وثقه ابن حبان وضعفه الجمهور ، وبقية رجاله ثقات » . مجمع الزوائد (٨٦/٨) .

(٢) تفسير ابن كثير (٧٣٢/٤) .

(٣) تفسير ابن كثير (٥٠٦/٤) .

لم يمسنى من سفاح الجاهلية شيء»^(١). كما أخرج الطبراني بسند فيه مقال ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « ما ولدني من سفاح الجاهلية شيء ، وما ولدني إلا نكاح كنكاح الإسلام »^(٢).

الفرع الثاني

طرق التكاثر البشري وصوره الإنسانية

إلى ما قبل السابع والعشرين من شهر فبراير ١٩٩٧م لم يعرف العالم سوى الطرق الجنسية للتكاثر البشري ، وبعد هذا التاريخ الذي نشرت فيه مجلة Nature (الطبيعة) التقرير العلمي لفريق البحث الأسكوتلندي في معهد روزلين بقيادة « إيان ويلموت » الذي أعلن عن ولادة أول كائن حي من الثدييات (الحيوانات اللبونة - النعجة دوللي) بالاستنساخ توجهت أنظار علماء الوراثة إلى بحث إمكانية هذا النوع من التكاثر للإنسان ، وفي السادس والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٢م نشرت جريدة الأخبار القاهرية في الصحيفة ٢٨ خبراً عن خروج أول طفلة مستنسخة في العالم برعاية جماعة الرائييليين ، وبهذا الإعلان عن ميلاد أول طفلة مستنسخة - على افتراض صدقه - فإن طرق التكاثر البشري بناموس الطبيعية صارت في اتجاهين :

الاتجاه الأول : طريق الجنس عن طريق الجماع بين الرجل والمرأة البالغين ، أو ما يقوم مقامه من تخصيب بويضة المرأة بالحيوان المنوي للرجل ، وهذا الطريق تتعدد صورته بالنكاح والتسري والسفاح .

الاتجاه الثاني : طريق الاستنساخ عن طريق نقل النواة من خلية جسدية إلى بويضة منزوعة النواة^(٣).

(١) قال الهيثمي : «رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه محمد بن جعفر بن محمد بن علي صحح له الحاكم في المستدرک وقد تكلم فيه وبقية رجاله ثقات». مجمع الزوائد (٢١٤/٨) ، يقول ابن كثير : «وصله الحافظ أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي في كتابه الفاصل بين الراوي والواعي». تفسير ابن كثير (٥٣١/٢) .

(٢) قال الهيثمي : «رواه الطبراني عن المدني عن ابن الحويرث ، ولم أعرف المدني ولا شيخه ، وبقية رجاله وثقوا». مجمع الزوائد (٢١٤/٨).

(٣) انظر هذا التعريف في قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي رقم ١٠٥/٢/١٠٠ - دورة المؤتمر العاشر ٢٣ - ٢٨ صفر ١٤١٨هـ الموافق ٢٨ يونيه - ٣ يوليو ١٩٩٧م .

وجاءت الشريعة الإسلامية بإقرار كل صورة للتكاثر البشري تتفق والمعنى الإنساني باعتبار كون التكاثر البشري عملاً حياتياً وليس عملاً عبادياً محضاً .
وسوف أتكلم عن تلك الصور الأربع (النكاح ، والتسري ، والسفاح ، والاستساخ) بإيجاز مناسب ليبيان مدى موافقة كل صورة من تلك الصور للمعنى الإنساني في نظر الشريعة الإسلامية .

الصورة الأولى : التكاثر البشري بالنكاح

النكاح في اللغة : معناه الضم والتداخل ، وهو حقيقة في الوطء ، مجاز في العقد ، وقيل : إنه حقيقة فيهما ، ويستعمل عرفاً في الوطء ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ (البقرة: ٢٣٠) . أي حتى يطأها زوج آخر (١).
والنكاح في الفقه الإسلامي هو : عقد التزويج المعروف (٢).
هذا ، وقد عرفت البشرية عقد الزواج منذ مهد التاريخ ، فهو أقدم طرق التكاثر البشري على الإطلاق .

يقول البلقيني من أئمة الشافعية : « النكاح شرع من عهد آدم عليه السلام ، واستمرت مشروعيته ، بل هو مستمر في الجنة » (٣).

ويذكر أهل التفسير في قصة قاتل قابيل لأخيه هايل التي حكاها القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنِّ

(١) تفسير ابن كثير (٣٧٣/١)، وانظر في المعنى اللغوي : لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط ، مادة : نكح .

(٢) انظر هذا التعريف في المغني لابن قدامة الحنبلي (٣/٧) ، وقد ذكرت هذا التعريف لوفائه بالغرض ، وللفقهاء تعريفات أخرى مشتملة على بعض التفاصيل والقيود تعرف في موضعها من كتب الفروع .

من ذلك : ما ذكره بعض الحنفية بقولهم : «هو العقد الذي يرد على حل استمتاع الرجل بالمرأة قصداً» - مجمع الأنهر (٣١٦/١) .

وما ذكره بعض المالكية بقولهم : «هو عقد على مجرد متعة التلذذ موجب قيمتها بينة قبله» . الفواكه الدواني (٣/٢) .

وما ذكره بعض الشافعية بقولهم : «هو عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ نكاح أو تزويج أو ترجمته» . مغني المحتاج (١٢٣/٣) .

وما ذكره بعض الحنابلة بقولهم : «هو عقد يعتبر فيه لفظ الإنكاح والتزويج في الجملة» . الروض المرعب (٦/٣) .

(٣) مغني المحتاج (١٢٤/٣) .

أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرَ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۗ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ (المائدة: ٢٧). أنه كان لا يولد لآدم مولود إلا ولد معه جارية ، فكان يزوج غلام هذا البطن جارية هذا البطن الآخر ، ويزوج جارية هذا البطن غلام هذا البطن الآخر ، حتى ولد ابنان يقال لهما : هايل وقايل ، وكان قايل أكبرهما ، وكان له أخت أحسن من أخت هايل ، وأن هايل طلب أن ينكح أخت قايل فأبى عليه ، وقال هي أختي ولدت معي ، فأمره أبوه أن يزوجه هايل فأبى ، وأنهما قريبا قريانا إلى الله عز وجل أيهما أحق بالجارية إلى آخر القصة ^(١) التي تدل على معرفة الإنسان الأول الذي ولد على هذه الأرض طريق الزواج .

ويتفق الفقه الإسلامي على أن النكاح هو أرقى الصور للتكاثر البشري ؛ لما فيه من وضوح العلاقة وتكافئها بين الرجل والمرأة ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَهَنُّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (البقرة: ٢٢٨) . أي ولهن على الرجال من الحق مثل ما للرجال عليهن ، فليؤد كل واحد منهما إلى الآخر ما يجب عليه بالمعروف ^(٢) .

ومن هنا وجدنا النبي ﷺ يفتخر بنسبه الذي وقع بالنكاح ، فأخرج الطبراني بسند فيه مقال ، عن علي بن أبي طالب ، أن النبي ﷺ قال : « خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح ، من لدن آدم إلى أن ولدني أبي وأمي ، ولم يمسنني من سفاح الجاهلية شيء » ^(٣) . وفي رواية عند الطبراني من حديث ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « ما ولدني من سفاح الجاهلية شيء ، وما ولدني إلا نكاح كنكاح الإسلام » ^(٤) .

(١) تفسير ابن كثير (٢/٥٨ ، ٥٩) ، تفسير الطبري (٦/١٨٧) ، وسبق ذكرها في الأصل التاريخي لحقوق الإنسان في القرآن الكريم ، مع بيان النموذج الأول .

(٢) تفسير ابن كثير (١/٣٦٥) ، تفسير الطبري (٢/٤٥٣) .

(٣) رواه الطبراني في الأوسط من حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً . قال الهيثمي : « وفيه محمد بن جعفر بن محمد بن علي صحح له الحاكم في المستدرک ، وقد تكلم فيه وبقية رجاله ثقات » . مجمع الزوائد (٨/٢١٤) .

(٤) رواه الطبراني من حديث ابن عباس عن المدني عن أبي الحويرث . قال الهيثمي : « ولم أعرف المدني ولا شيخه ، وبقية رجاله وثقوا » . مجمع الزوائد (٨/٢١٤) .

ويرى فقهاء الحنفية والمالكية : أن عقد النكاح من العقود المدنية التي تقع بالتراضي من كل صيغة تدل عليه ، كسائر عقود المعاملات الحياتية^(١) .

فيما يرى فقهاء الشافعية والحنابلة : أن عقد النكاح وإن كان من عموم المعاملات المدنية إلا أنه يختلط بشيء من المعاني والأحكام العبادية ، فهو معاملة من وجه ، عبادة من وجه آخر ، ومن ثم لا يقع إلا بلفظ الإنكاح أو التزويج أو ترجمتهما^(٢) ، يقول البلقيني : ولا نظير له فيما يتعبد به من العقود بعد الإيمان^(٣) .

أما معنى العبادة فيه : فإن الاشتغال به أفضل من التخلي عنه لمحض العبادة ، ولما فيه من حفظ النفس عن الوقوع في الزنى ، ولما فيه من تهذيب الأخلاق وتوسعة الباطن بالتحمل في معاشرة أبناء النوع ، وتربية الولد ، والقيام بمصالح العاجز عن القيام بها ، والنفقة على الأقارب والمستضعفين ، وإعفاف الزوجة ، ودفع الفتنة عنه وعنهما ، وتأكيداً لمعنى العبادة في هذا العقد، فقد جعله الإسلام من أسباب التوارث الشرعية في الجملة .

وأما معنى المعاملة : فلما فيه من المال الذي هو تكريم للمرأة في صورة عوض البضع ، والإيجاب والقبول والشهادة ، ودخوله تحت القضاء . والمتأمل في معنى العبادة في عقد النكاح لا يجدها متعلقة بحقيقته ، وإنما هي من آثاره ، وهذا شأن سائر العقود المدنية كالبيع والإجارة لكل من تأمل في آثارهما يجد المعاني العبادية ، وحسبنا في ذلك ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : « التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة »^(٤) . وفي رواية عند

(١) المبسوط (٤/١٩٢) ، شرح فتح القدير (٣/١٨٤) ، مجمع الأنهر (١/٣١٥) ، حاشية ابن عابدين (٣/٣) ، بداية المجتهد (٢/٤) ، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٢/٢١٢) ، مواهب الجليل (٣/٤٠٢) ، الفواكه الدواني (٢/٣) .

(٢) روضة الطالبين (٣/٢٣٦) ، المهذب (١/٢٥٧) ، مغني المحتاج (٣/١٢٣) ، حواشي الشرواني (٤/٢١٤) ، المغني (٧/٣) ، الإنصاف (٨/٤٥) ، كشف القناع (٥/٥) ، الروض المربع (٣/٦٠) ، المبدع (٧/٤) .

(٣) مغني المحتاج (٣/١٢٤) . (٤) سنن ابن ماجه (٢/٧٢٤) رقم (٢١٣٩) .

الدارقطني والترمذي وحسنه ، بلفظ : « التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء »^(١) . وهذا ما يجعلنا نرجح ما ذهب إليه الفقه الحنفي والمالكي من اعتداده عقد النكاح من العقود المدنية التي تقع بالتراضي ، ويؤكد ذلك صحة وقوعه من غير المسلمين ، فلو كان مختلطاً في حقيقة وجوده بالعبادة لما صح من غير المسلم لكونه ليس أهلاً للعبادة في شريعتنا ، وقد أخرج أبو داود وابن ماجه وابن حبان ، عن فيروز الديلمي ، أنه قال للنبي ﷺ : « إنني أسلمت وتحتي أختان ، فقال رسول الله ﷺ : « طلق أيتهما شئت »^(٢) . يقول الصنعاني : « والحديث دليل على اعتبار أنكحة الكفار ، وإن خالفت نكاح الإسلام »^(٣) .

ويقول ابن تيمية : « إن المسلمين متفقون على أن كل نكاح اعتقد الزوج أنه نكاح سائغ إذا وطئ فيه فإنه يلحقه فيه ولده ويتوارثان باتفاق المسلمين ، وإن كان ذلك النكاح باطلاً في نفس الأمر باتفاق المسلمين ، سواء كان النكاح كافراً أو مسلماً . واليهودي إذا تزوج بنت أخيه كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين ، وإن كان ذلك النكاح باطلاً باتفاق المسلمين ، ومن استحله كان كافراً تجب استنابته »^(٤) .

الصورة الثانية : التكاثر البشري بالتسري

التسري في اللغة : اتخاذ السُرْبَةِ ، وهي الأمة المملوكة يتخذها سيدها للجماع ، وهي في الأصل منسوبة إلى السر ، وهو الأمر المكتوم أو الخفي ؛ لأن الرجال كثيراً ما كانوا يتخذون السراري سرّاً^(٥) .

(١) رواه الترمذي وقال : « حديث حسن » - سنن الترمذي (٥١٥/٣) رقم (١٢٠٩) ، سنن الدارقطني (٧/٣) رقم (١٧ ، ١٨) .

(٢) صحيح ابن حبان (٤٦٢/٩) رقم (٤١٥٥) ، سنن ابن ماجه (٦٢٧/١) رقم (١٩٥١) ، سنن أبي داود (٢٧٢/٢) رقم (٢٢٤٣) .

(٣) سبل السلام (١٠١٢/٣) .

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/٣٤ ، ١٤) .

(٥) لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط ، مادة : سرر .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للتسري في الفقه الإسلامي عن معناه في اللغة ، فهو : اصطفاء الرجل جاريته محلاً للجماع^(١).

هذا ، وقد عرفت البشرية طريق التسري منذ قرون عديدة ، وهو بالتأكيد لم يكن في القرون الأولى للبشرية ، فلم يعرفه آدم عليه السلام ولا بنوه الأوائل ؛ لأن الإنسان مخلوق في الأصل حراً ، غير أنه بطول الأمد وكثرة النسل تفرق الناس شعوباً وقبائل لتعمير الأرض وسعيًا وراء العيش ، وكثيراً ما تتضارب مصالح تلك الشعوب وتلك القبائل مما يسفر عن نشوب الحرب ، وما يستتبعها من قتل وأسر للأعداء . وقد تواطأ العرب منذ القدم على عدم قتل الأسير إذا كان من الأطفال أو النساء مراعاة لضعفهم ، ولكونهم ليسوا من أعداء الصف الأول المواجهين ، وخوفاً على هؤلاء بعد فقد ذويهم من الرجال العائلين ، فقد تم إلحاقهم بأسر الرجال المنتصرين لرعايتهم والإنفاق عليهم مقابل الخدمة ، وأطلقوا على ذلك نظام السبي^(٢).

ونظراً لإقامة المرأة السبية في أسرة صاحبها ، وهو المسئول عن كسوتها وإطعامها وتزويجها ، فلم يروا بأساً أن يصطفيها لنفسه مراعيًا في ذلك إنسانيتها وحرمة حملها فيما أطلقوا عليه نظام التسري .

جاء الإسلام ولم ير في أصل هذا النظام بأساً كخيار إنساني بديل عن تشريد هؤلاء أو قتلهم مع وضع الضمانات التي تحفظ إنسانيتهم ، فلم يحرم النساء السبايا

(١) لا يشترط المالكية للتسري سوى إرادة السيد ، واشترط الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة حدوث الوطء لثبوت التسري ، وزاد الحنفية شرط التحصين ، وهو تخصيص السيد منزلاً لأمته ، انظر في فقه المذاهب : شرح فتح القدير (٤/٤٤٠) ، حاشية ابن عابدين (٣/١١٣) ، الفروق للقرافي (٣/١٣٦) ، حاشية اللسوقي مع الشرح الكبير (٢/٣٣٨) حاشية الزرقاني (٣/٢٢٦) ، (٥/١٣٠) ، جواهر الإكليل (١/٢٨٨) ، شرح المنهاج مع حاشية القليوبي (٤/٣٦٧) ، روضة الطالبين (٥/١٣٠) ، المغني (٨/٧٢٣) ، كشف القناع (٥/٢٠٥) .

(٢) السبي والسبأ في أصل اللغة بمعنى الأسر للذكر والأنثى ، وفي الاصطلاح لا يراد بالسبي إلا الأسرى من النساء والأطفال . لسان العرب ، القاموس المحيط ، مادة : سبي ، وانظر المعنى الاصطلاحي في : بدائع الصنائع (٧/١١٩) ، الأحكام السلطانية للماوردي (ص/١٣١) ، معنى المحتاج (٤/٢٢٧) ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص/١٤١) .

من حقهن في الزواج لمن يتقدم إليهن ، أو اختيار الراعي (السيد) إذا طلبها لنفسه ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُخَصَّنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (النساء: ٢٥).

وفي معنى الطول وجهان ، أحدهما : السعة أو القدرة ، على معنى أن من لا يقدر على زواج الحرة لضيق ذات اليد فليتزوج الأمة ؛ ليعف نفسه ، فمؤنتها أقل من مؤنة الحرة . الوجه الثاني : أن الطول هو الهوى - قاله ربيعة - والمعنى أن من كان هواه في الأمة لا يستطيع رده فليتزوجها ، وإن كان قادراً على زواج الحرة ^(١) .

وقال تعالى في بيان صفات المؤمنين : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ ^(٢) إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ (المؤمنون: ٥، ٦). أي والذين قد حفظوا فروجهم من الحرام فلا يقعون فيما نهاهم الله عنه من زنى ولواط ، لا يقربون سوى أزواجهم التي أحلها الله لهم ، أو ما ملكت أيماهم من السراري ، ومن تعاطى ما أحله الله ، فلا لوم عليه ولا حرج ^(٣) .

الصورة الثالثة : التكاثر البشري بالسفاح :

السفاح هو معاشرة المرأة بغير زواج أو ملك يمين ^(٤) ، وهو الزنى بمعناه الأعم ، وهو وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهته ^(٥) .

وقد يقع هذا السفاح برضا الطرفين وهو الزنى ، وقد يقع بدون رضاها وهو الإكراه ، وقد يقع بدون رضا أحدهما وهو الاغتصاب .

(١) تفسير ابن كثير (٦٣١/١) ، تفسير القرطبي (١٣٧/٥) ، تفسير الطبري (١٩/٥) .

(٢) تفسير ابن كثير (٣٢١/٣) .

(٣) لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط ، مادة : سفح . تقول : سفح الدم ونحوه سفوحاً وسفحاناً ، أي انصب ، وسفح سفحاً وسفوحاً ، أي سفكه وأهدره .

(٤) قال الكمال بن الهمام : « ولا شك في أنه تعريف للزنى في اللغة والشرع ، فإن الشرع لم يخص اسم الزنى بما يوجب الحد منه بل هو أعم » . شرح فتح القدير (٣١/٥) ، أما تعريف الزنى بمعناه الأخص فيتقيد بشروط وجوب الحد ، وهي تختلف عند الفقهاء ، يرجع إليها في كتب الفروع ، انظر على سبيل المثال : شرح فتح القدير (٣١/٥) ، حاشية ابن عابدين (١٤١/٣) ، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٣١٣/٤) ، مغني المحتاج (١٤٣/٤) ، كشاف القناع (٨٩/٦) .

وقد أجمع أهل الملل على تحريم السفاح بكل صورته ، فلم يحل في ملة قط ؛ لأنه جناية على الأعراض والأنساب ، وهو من جملة الكليات الخمس التي جاءت الرسالات بحفظها ، وهي النفس والدين والنسب والعقل والمال^(١) .

وتأبى النفوس السوية كل صور السفاح ، وقد أخرج الطبراني وأحمد برجال الصحيح ، عن أبي أمامة أن فتى شاباً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، ائذن لي بالزنى . فأقبل القوم عليه فزجروه ، وقالوا : مه مه ، فقال ﷺ : « ادنه » . فدنا منه قريباً ، فقال : « اجلس » . فجلس ، فقال : « أتجبه لأمك » ؟ قال : لا والله ، جعلني الله فداك . قال : « ولا الناس يحبونه لأمهاتهم » . قال : « أتجبه لابنتك » ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، جعلني الله فداك . قال : « ولا الناس يحبونه لبناتهم » . قال : « أتجبه لأختك » ؟ قال : لا والله جعلني الله فداك . قال : « ولا الناس يحبونه لأخواتهم » . قال : « أفتجبه لعمتك » ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، جعلني الله فداك . قال : « ولا الناس يحبونه لعماتهم » . قال : « أفتجبه لخالتيك » ؟ قال : لا والله يا رسول الله جعلني الله فداك . قال : « ولا الناس يحبونه لخالاتهم » . قال : فوضع يده عليه وقال : « اللهم اغفر ذنبه ، وطهر قلبه ، وأحصن فرجه » . قال : فلم يكن بعد ذلك الفتى يلتفت إلى شيء^(٢) .

لذلك وجدنا الإسلام قاطعاً بتحريم السفاح بكل صورته ، وحسبنا قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (الإسراء: ٣٢) . وهذا نهي عن مقاربتة ومخالطة أسبابه ودواعيه^(٣) ، وهذا أبلغ من أن يقول : « ولا تزنوا » . فإن معناه : لا تدنوا من الزنى^(٤) .

(١) حاشية الجمل على المنهج (١٢٨/٥) ، المغني (١٥٦/٨) ، مطالب أولي النهى (١٧٢/٦) ، تفسير القرطبي (٢٥٣/١٠) .

(٢) مسند الإمام أحمد (٢٥٦/٥) ، رقم (٢٢٢٦٥) ، قال الهيثمي : « رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح » . مجمع الزوائد (١٢٩/١) .

(٣) تفسير ابن كثير (٥٥/٣) .

(٤) تفسير القرطبي (٢٥٣/١٠) .

وأخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الذنب عند الله أكبر؟ قال : « أن تجعل لله نداً وهو خلقك » . قلت : ثم أي ؟ قال : « أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك » . قلت : ثم أي ؟ قال : « أن تزني بحليلة جارك » ^(١) .

هذا ، وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم في مجتمع كان يفتن بعض صور السفاح ، ويسمونها نكاحاً فهي عنها جميعاً ، وذلك فيما أخرجه البخاري عن السيدة عائشة رضي الله عنها ، قالت : « إن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء :

فنكاح منها : نكاح الناس اليوم ، يخطب الرجل إلى الرجل وليته ، أو ابنته ، فيصدقها ، ثم ينكحها .

ونكاح آخر : كان الرجل يقول لامرأته إذا ظهرت من طمثها : أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه ، ويعتزلها زوجها ولا يمسه أبداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه ، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب ، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد ، فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع .

ونكاح آخر : يجتمع الرهط ما دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها ، فإذا حملت ووضعت ومر عليها ليال بعد أن تضع حملها أرسلت إليهم ، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها تقول لهم : قد عرفتم الذي كان من أمركم ، وقد ولدت فهو ابنك يا فلان - تسمي من أحببت باسمه - فيلحق به ولدها لا يستطيع أن يمتنع منه الرجل .

ونكاح الرابع : يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع ممن جاءها ، وهن البغايا ، كن ينصبن على أبوابهن رايات تكون علماً ، فمن أرادهن دخل عليهن ، فإذا حملت إحداهن ووضعت حملها جمعوا لها ودعوا لهم القافة ، ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون ، فالتايط به ودُعي ابنه لا يمتنع من ذلك .

فلما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم» ^(٢) .

(١) صحيح البخاري (١٧٨٤/٤) رقم (٤٤٨٣) .

(٢) صحيح البخاري (١٩٧٠/٥) رقم (٤٨٣٤) .

الصورة الرابعة : التكاثر البشري بالاستنساخ

لقد هز نبأ استنساخ النعجة دوللي الذي أعلن في فبراير ١٩٩٧م العالم بأسره - المسلم وغير المسلم - وأحدث زلزالاً في الأوساط الفقهية والثقافية والاجتماعية والطبية والسياسية ، وذلك لمجرد احتمال استنساخ الإنسان ، فعقدت الندوات والمؤتمرات ، وكثرت النداءات والمقالات الصحفية ، وصدر العديد من التصريحات بل والقرارات السياسية ، وكان صوت الراضين أقوى وأعلى من صوت المؤيدين لتلك المغامرة مجهولة العاقبة .

ولعل القاسم المشترك بين جميع الأوساط العالمية في تناول هذا الحدث الذي صار حقيقة بعد إعلان الرائيين في ٢٦/١٢/٢٠٠٢م لميلاد أول طفلة عن طريق الاستنساخ - إن صدقوا - هو ما اجتمعت عليه جميع الرسائل السماوية والتشريعات الحضارية من مراعاة مبادئ الأخلاق والقيم الإنسانية .

فمن رأى في الاستنساخ البشري مساساً بتلك القيم والمبادئ طالب بإيقاف جميع المحاولات البحثية في هذا المجال . وإلى هذا ذهب جل السياسيين وأكثر الحكومات والمنظمات العالمية فضلاً عن جماهير علماء الوراثة والمفكرين والمصلحين الاجتماعيين على مستوى العالم ، ومما ذكروه تأييداً لوجهة نظرهم :

- ١- أن الاستنساخ طريق لتغيير منهج الخلق ، وتدخل في النظام الطبيعي .
- ٢- أن الاستنساخ يرتب أضراراً بالغة على الإنسان صحياً بميلاد جيل شائخ ، واجتماعياً لانعدام روح الأسرة والخلل في نسبة الذكور والإناث .

وذهب البعض ممن استهوتهم الفكرة ودفعه الفضول لرؤية المستنسخين ، أو وجد في الحكم على الاستنساخ البشري الآن تسرعاً لعدم اتضاح الرؤية بعد إلى المناداة باستمرار تجارب الاستنساخ البشري ودعمها محتماً بما يسمى سلطان العلم وحق الإنسان في اكتشاف أسرار الحياة ، ومما ذكروه تأييداً لوجهة نظرهم :

- ١- أن الاستنساخ يقع على وفق ناموس الطبيعة ، ثم التدخل في النظام الطبيعي إذا كان سبيلاً للتعمير والإصلاح فهو أمر محمود .

٢- أن الاستنساخ يرتب مصالح عدة للبشرية منها حل مشكلة العقم للأزواج ، والإكثار من العباقر والأقوياء الذين يتحملون الضغط في أعماق البحار أو الفضاء الخارجي ، كما يمكن بالاستنساخ إعادة دراسة الأمراض الوراثية وبيان طرق علاجها .

هذا ، وبعد إعلان الرائيين عن ميلاد طفلة الاستنساخ التي سبق الإشارة إليها بدأ الرفضون لفكرة الاستنساخ البشري يتراجعون ، والمسألة متروكة لما ستسفر عنه نتائج هذا الحدث في السنوات المقبلة^(١) .

* * *

(١) انظر كتابنا : الجانب الفقهي والتشريعي للاستنساخ - سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت سنة ٢٠٠٤ م ص ٢٨ وما بعدها .

المطلب الثاني حق إنماء البيئة

تمهيد وتقسيم :

الإنماء هو العمل على جعل الشيء نامياً ، والنمو : الزيادة والكثرة .

تقول : نما الشيء نماء ونمواً ، أي زاد وكثر . وأنمى الشيء : جعله نامياً^(١) .

والبيئة هي : ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما . يقال : بيئة طبيعية ، وبيئة اجتماعية ، وبيئة سياسية . وأصل اللفظ : باء . تقول : باء بالشيء يبوء بواءً وبواءً ، أي رجع^(٢) .

ومع ظهور الفكر البيئي في العصر الحديث كثرت التعريفات الاصطلاحية لمعنى البيئة ، وأكتفى بما ذكره العالم الفرنسي سانت هيلر سنة ١٨٣٥م بقوله : إنها المحيط الذي تعيش فيه جميع الكائنات الحية بعلائقها الوطيدة^(٣) .

وإنماء البيئة هو السبب غير المباشر لتأسيس حياة الناس في الأرض ، ولذلك تظاهرت النصوص الشرعية في كل من الكتاب والسنة بدعوة الناس إلى إنماء بيئتهم من أجل تمكين البقاء البشري على الأرض ، واعتبار ذلك حقاً إنسانياً طبيعياً ، لا فرق فيه بين مسلم وغيره .

وأتكلم في هذا المطلب عن نظرة الإسلام لإنسانية الإنماء البيئي ، ثم أبين رؤيته

في طرق الإنماء ، وذلك في فرعين :

-
- (١) لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط ، مادة : نمو .
 - (٢) لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط ، مادة : بواء .
 - (٣) قضايا البيئة من منظور إسلامي للدكتور عبد المجيد النجار (ع/٢٠) .

الضرع الأول

نظرة الإسلام لإنسانية الإنماء البيئي

يؤسس الإسلام قضية الإنماء البيئي على الحق الإنساني الذي لا يختص بطائفة أو أمة أو دين ، ذلك أن العقيدة الإسلامية قائمة على أن متاع الحياة الدنيا حق مشترك بين البشر لا يختص بفئة لمجرد انتمائها القبلي أو العقدي ، ولذلك وجدنا القرآن الكريم يحدثنا عن قضية الحياة في الأرض وتعميرها وأنها قضية إنسانية ، قال تعالى : ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (هود: ٦١) . أي جعلكم أيها الناس عمارةً تعمرون الأرض وتستغلونها ^(١) .

وقد وعد الله تعالى المصلحين بالتمكين لهم في الأرض ، فقال سبحانه : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ (٢١) إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ ﴾ (الأنبياء: ١٠٥، ١٠٦) .

وعندما قصر إبراهيم الخليل أبو الأنبياء دعاءه بالرزق لصالح المؤمنين نزل قول الله تعالى شاملاً المؤمنين وغيرهم ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمِّتُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ (البقرة: ١٢٦)

قال ابن عباس : « كان إبراهيم يحجرها على المؤمنين دون الناس فأنزل الله : ومن كفر أيضاً أرزقهم كما أرزق المؤمنين ، أخلق خلقاً لا أرزقهم؟ أمتعهم قليلاً ثم أضطرهم إلى عذاب النار وبئس المصير » . ثم قرأ ابن عباس قول الله تعالى : ﴿ كَلَّا نُمَدُّ هَتُولَاءِ وَهَتُولَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ ^(٢)

(الإسراء: ٢٠) .

(١) تفسير ابن كثير (٥٩٢/٢) ، تفسير الطبري (٦٢/١٢) .

(٢) تفسير ابن كثير (٢٤٠/١) .

بل وجدنا القرآن الكريم يخبرنا عن تكريمه للإنسان ، وحقه في الرزق دون تخصيص لفئة أو طائفة ، فيقول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَبْرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (الإسراء: ٧٠)

كما يخبرنا القرآن الكريم بأن الله تعالى هو المتكفل بأرزاق المخلوقات من سائر دواب الأرض ، صغيرها وكبيرها ، بحريها وبريها ، فقال سبحانه : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ (هود: ٦) .

ويخاطب النبي ﷺ عموم الناس ويطمئنهم على رزق الله لهم في الدنيا ، فيقول فيما أخرجه ابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله: « أيها الناس ، اتقوا الله وأجملوا في الطلب ، فإن نفساً لن تموت حتى تستوفي رزقها ، وإن أبطأ عنها ، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ، خذوا ما حل ودعوا ما حرم »^(١) .

وأخرج البزار بسند فيه مقال ، عن حذيفة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن روح القدس نفث في روعي أنه لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها وإن أبطأ عليها ، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تأخذوه بمعصية الله ، فإن الله لا ينال ما عنده إلا بطاعته »^(٢) .

وأثنى النبي ﷺ على صفة إطعام الطعام ولو كانت من فاجر ، وذلك فيما أخرجه الطبراني والبزار برجال ثقات ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : قيل : يا رسول الله ، ما يمنع حبش بني المغيرة أن يأتوك إلا أنهم يخشون أن تردهم . قال : « لا خير في الحبش إذا جاعوا سرقوا ، وإن شبعوا زنوا ، وإن فيهم لخلتين حسنتين : إطعام الطعام ، وبأس عند البأس »^(٣) .

(١) سنن ابن ماجه (٧٢٥/٢) رقم (٢١٤٤) .

(٢) قال الهيثمي : «رواه البزار وفيه قدامة بن زائدة بن فدامة ، ولم أجد من ترجمه وبقية رجاله ثقات .» مجمع الزوائد (٧١/٤) .

(٣) قال الهيثمي : «رواه الطبراني والبزار ، ورجال البزار ثقات .» مجمع الزوائد (٢٣٥/٤) .

الفرع الثاني رؤية الإسلام في طرق الإنماء البيئي

تمهيد وتقسيم :

أطلق الإسلام يد الإنسان في إنماء البيئة بكل طريق إلا ما يعد عند الناس إفساداً ، وذلك تفعيلاً لدعوة الإسلام في تعمير الأرض ، وتحقيقاً لسنة الله في أرضه التي جعلها مسرحاً للحياة الدنيا يتفوق الإنسان فيه عمره ، ويستفرغ فيه طاقته ، ليزخرفه ويزينه طاعة للخالق سبحانه الذي استخلفه لهذا الغرض مع شيء من القرب التي تروح النفس وتذكرها بالخالق .

وسوف نبين فيما يلي رؤية الإسلام في طرق الإنماء البيئي التي أقامها على مبدأين : منع الإفساد ، وتحرير آليات الإنماء ، وذلك في الغصنين الآتين :

الغصن الأول منع الإفساد البيئي

مع صراحة القرآن الكريم في تسخير الكون للإنسان ، كما قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ وَأَلْفَلَكَ تَجْرَى فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ، وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ (الحج: ٦٥) . وكما قال سبحانه : ﴿ اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ لِتَجْرَى الْفَلَكَ فِيهِ بِأَمْرِهِ ، وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ، وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (٣) . وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (الجن: ١٢، ١٣) . بل يزداد القرآن الكريم صراحة عندما يخبرنا بأن كل ما خلق في الأرض إنما هو لحاجة الإنسان ، فيقول : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (البقرة: ٢٩) . أي أن كل ما في الكون من الكواكب والجبال والبحار والأنهار وغير ذلك من مخلوقات إنما هي لمنافع الناس عطية من الله سبحانه (١) .

(١) تفسير ابن كثير (٤/١٩٠) .

مع هذا التأكيد القرآني في هذا التسخير للإنسان إلا أننا نجد القرآن الكريم نفسه وبنفس قوة هذا التأكيد ينكر وينهى عن الفساد والعبث بالمقدرات الكونية ، وذلك باستهلاك خيرات الأرض بما لا يعود بالنفع المباشر أو غير المباشر على أحد من البشر ، فيقول سبحانه : ﴿ كَلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (البقرة: ٦٠). ويقول جل شأنه حكاية عما قيل لقارون من قومه : ﴿ وَأَبْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (القصص: ٧٧).

كما يقول سبحانه : وهو يذكر بعض صفات اليهود : ﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (المائدة: ٦٤) . كما يقول سبحانه : ﴿ وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (الأعراف: ٥٦). كما يقول جل شأنه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصَلِّحُ عَمَلِ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (يونس: ٨١). ويقول سبحانه : ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (الأعراف: ١٤٢).

والفساد في اللغة يطلق على التلف والعطب والاضطراب والخلل وإلحاق الضرر ، يقال : فسد الرجل أي جاوز الصواب والحكمة ، وفسدت الأمور أي اضطربت وأدركها الخلل^(١).

والفساد في الاصطلاح كما يعرفه الراغب الأصفهاني : خروج الشيء عن الاعتدال ، وبيضاده الصلاح ، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة^(٢).

ويرجع نهي الإسلام عن الفساد في الأرض والعبث بخيراتها إلى حكم بليغة ، أستحضر منها أمرين :

أن الإفساد في الأرض بتخريب العامر وإهدار الأموال وتعطيل المنافع وإلحاق الضرر بكل ما هو صالح دونما حاجة للإنسان - فيه تفويت على

(١) لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط ، مادة : فسد .

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني ، (ص ٣٩٣) .

الأجيال القادمة أن ينالوا حظهم من الدنيا كما نال من سبقهم ، وفي ذلك منع الحق عن الغير ، ذلك أن الله تعالى قدر الأقوات في الأرض كما قال سبحانه : ﴿ قُلْ أَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أُنْدَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [١] وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلْسَاءِلِينَ ﴿٩﴾ (فصلت: ٩، ١٠).

ومن هنا وجدنا نظرة الإسلام الثابتة في اعتبار الأرض غير المملوكة لأحد أو المنزوع ملكيتها بوجه صحيح بقتال مشروع أو صلح - فيئاً لصالح الجماعة لا يختص به أحد ، على الراجح في الفقه الإسلامي .

والفيء اسم لكل مال عقار أو منقول يستحقه المسلمون بغير عوض ولا قتال مثل الأموال المبعوثة بالرسالة إلى إمام المسلمين ، والأموال المأخوذة على موادة أهل الحرب ، وهي حق لبيت المال لا ينقطع خيره ونفعه ^(١).

ويدخل في حكم الفيء الأراضي المغنومة بالقتال مطلقاً ، وذلك عند المالكية والقديم عند الشافعية ورواية عند الحنابلة .

ويرى الحنفية والشافعية في الجديد والرواية الثانية للإمام أحمد : أن إمام المسلمين مخير بين تقسيم تلك الأراضي على المقاتلين أو جعلها فيئاً ، واشترط الشافعية في هذه الحال تراضي المقاتلين ، وإلا فيبقى حقهم في الأربعة أخماس غنيمة ، وأجاز الحنفية أن يملكها الإمام لأهلها ^(٢).

(١) انظر في ذلك : حاشية ابن عابدين (٢٢٨/٣) ، بدائع الصنائع (١١٦/٧) ، جواهر الإكليل (٢٥٩/١) ، تفسير القرطبي (١٤/١٨) ، روضة الطالبين (٣٥٤/٦) ، حاشية القليوبي مع عميرة (١٣٦/٣) ، المغني (٤٠٢/٦) .

ويطلق الفيء في اللغة على الرجوع والظل والغنيمة بلا قتال ، تقول : جاء فيئاً وفيئاً أي رجع ، وتفيأ فيه : تظلل . لسان العرب ، المعجم الوسيط ، مادة فيأ .

(٢) انظر في فقه المذاهب : تنقيح الفتاوي الحامدية لابن عابدين (١٩٩/٢) ، مجمع الأنهر (٦٧٢/١) ، بدائع الصنائع (١١٦/٧) ، شرح الزرقاني على خليل (١٢٦/٣) ، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (١٨٩/٢) ، الأم (١٩٢/٤) ، الوجيز (٢٨٨/١) ، حاشية القليوبي مع عميرة (١٣٦/٣) ، المغني (٧١٦/٢) ، كشاف القناع (١٠١/٣) .

وقد فهم عمر بن الخطاب من آيات الفبي الذي جعله الله حقاً للمعاصرين واللاحقين دخول الأراضي المفتوحة عنوة في الفبي ، فامتتع عن قسمتها بين المقاتلين ؛ مراعاة لحقوق الأجيال القادمة ؛ استدلالاً بقول الله تعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ٧ ﴾ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضلاًً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۗ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ٨ ﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ٩ ﴾ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِللاً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿

(الحشر: ٧-١٠).

تأمل عمر بن الخطاب هذه الآيات فوجدها قد أثبتت في أموال الفبي حقوقاً للمهاجرين وللأنصار وللذين جاءوا من بعدهم ، فقد أخرج النسائي من حديث مالك بن أوس ، عن عمر بن الخطاب ، أنه قال : « استوعبت هذه الآية الناس فلم يبق أحد من المسلمين إلا له في هذا المال حق ، أو قال : حظ » (١).

الأمر الثاني : أن الإفساد في الأرض والعبث بخيراتها يتنافى ويتعارض مع أصل الحكمة من خلق الإنسان ، ذلك أن الله تعالى خلق الإنسان في الأرض لحكم بليغة من أهمها تعمير الأرض وزخرفتها وتزيينها ، وكلفه في سبيل ذلك بشيء من القرب والمناسك التي تروح النفس ، وتؤسس الانطلاقه في التعمير من مرجعية إلهية ، فالذي أمر بالتوحيد والصلاة والصيام والحج هو الذي أمر بتعمير الأرض ، والمشى في مناكبها ، والانتشار في دروبها .

(١) سنن النسائي (٧/١٣٦) رقم (٤١٤٨).

وقد قسم الأصوليون الأحكام الشرعية باعتبار مقاصدها إلى ثلاث مجموعات هي : الضروريات والحاجيات والتحسينات ، وعرفوا الضروريات بأنها الأمور التي لا بد منها من قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة ، بل على فساد وتهارج وفوت حياة ، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين^(١).

قالوا : وجميع الأحكام الشرعية إنما جاءت لحفظ ورعاية خمس كليات أساسية هي : الدين والنفس والعقل والنسل (النسب) والمال^(٢).

وبهذا يتبين تفوق مصالح الدنيا المقصودة شرعاً على مصالح الدين بنسبة العدد أربعة إلى واحد ، بل ذهب الفقهاء إلى ما هو أبعد من ذلك عندما قالوا : إن حق الله مبناه المسامحة يسقط بالحرَج ، وتقبل فيه توبة المقصر بالندم على ما فات والعزم على الامتثال ، أما حق العبد فمبناه المشاحة لا يسقط بالحرَج ، ولا تقبل منه التوبة إلا برد المظالم لأصحابها^(٣).

(١) الموافقات (٨/٢). والحاجيات : هي الأمور التي يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق في قيام مصالح الدين والدنيا ، والتحسينات : هي الأخذ بما يليق من محاسن العبادات في قيام مصالح الدين والدنيا ، فالثلاثة : الضروريات والحاجيات والتحسينات إنما هي جاءت لمصالح الدين والدنيا ، والخلاف بينها في المرتبة الأعلى والتوسط والأدنى . الموافقات (١٠/٢ ، ١١) ، فواتح الرحموت (٢٦٢/٢) ، إرشاد الفحول (٢١٦) .

(٢) الموافقات (١٠/٢) ، المستصطفى (٢٨٦/١) ، إرشاد الفحول (ص/٢١٦) - وذكر بعض الأصوليين النسب بدل النسل - مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت (٢٦٢/٢) .

(٣) وقبول الحق للإسقاط باعتبار نسبه فإن كان لله تعالى لم يملك العبد إسقاطه ، ويشترط لدعوى إسقاطه ثبوت دليل من قبل صاحب الشرع ، أما إن كان الحق للعبد فالأصل إن كان صاحب حق لا يمنع من إسقاط حقه إذا كان جائز التصرف وكان المحل قابلاً للإسقاط ولم يكن هناك مانع كتعلق حق الغير به . انظر في فقه المذاهب : بدائع الصنائع (٣٥/٢) ، (١٥٢/٥) ، (٤٢/٦) ، (٢٦٣) ، (٥٥/٧) ، (٦١) ، (٢٢٣) ، حاشية ابن عابدين (١٠٢/٢) ، الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص١٦٠) ، الموافقات (٣٧٥/٢) ، الفروق (١٤٠/١) ، (١٩٥) ، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٣٠٩/٣) ، (٤١١) . المهذب (٦٢/١) ، (١٤٨) ، مغني المحتاج (١٩٤/٤) ، المغني (٥٧٢/٢) ، (٢٣٧/٩) ، شرح منتهى الإرادات (٢٦٠/٢) ، (٥٢٦) ، كشاف القناع (٣٩٠/٣) ، إعلام الموقعين (١٠٨/١) .

كل هذا يؤكد المقصود الأعظم من خلق الإنسان ، ولذلك وجدنا تسجيل القرآن الكريم لتوجس الملائكة من خلق الإنسان في الأرض أن يعبت بمقدراتها ويفسد خيراتها ، فيقول سبحانه : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٣٠).

كما يخبرنا القرآن الكريم بعدم قيام الساعة إلا بعد أن تصير الأرض عروساً ، ويتملك الناس سبل البناء والإعمار فيها ، فيقول سبحانه : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُونَ عَلَيْنَا أَنتَهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ ۚ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (يونس: ٢٤).

ويؤكد القرآن الكريم هذه الحكمة من خلق الإنسان ، فيقول سبحانه : ﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (هود: ٦١). أي جعلكم أيها الناس عمارة تعمرون الأرض وتستغلونها^(١).

والمأمل في رسالة شعيب عليه السلام - كما يحكيها القرآن الكريم - يجدها رسالة إصلاحية ، قال تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ۚ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ ۚ إِنِّي أُرْسِلُكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ تُحِيطُ بِهُ ۚ وَتَقْوُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۚ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ۚ بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ۚ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ ۚ ﴾ (٢٥) قَالُوا يٰ شُعَيْبُ أَصَلَوْتَكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ۚ ﴾ (٢٦) قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَيْكُمْ عَنْهُ إِن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (هود: ٨٤-٨٨).

(١) تفسير ابن كثير (٢/٥٩٢).

وهكذا جاء السياق القرآني موضعاً رسالة شعيب الذي وصفها بالإصلاحية حيث أمرهم بعبادة الله التي تستلزم إقامة العدل في التجارات ، وعدم الإفساد في الأرض ، وإحسان تدير صرف المال .

وجاءت السنة المطهرة تؤكد رسالة التعمير في أحاديث كثيرة أذكر منها ما أخرجه الطبراني بسند فيه ضعيف ، عن ابن عمر ، أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أي الناس أحب إلى الله؟ وأي الأعمال أحب إلى الله؟ فقال رسول الله ﷺ : «أحب الناس إلى الله عز وجل : أنفعهم للناس ، وأحب الأعمال إلى الله : سرور تدخله على مسلم ، أو تكشف عنه كربة ، أو تقضي عنه ديناً ، أو تطرد عنه جوعاً ، ولأن أمشي مع أخ لي في حاجة أحب إليّ من أن أعتكف في هذا المسجد شهراً - يعني - مسجد المدينة ، ومن كف غضبه ستر الله عورته ، ومن كظم غضبه ولو شاء أن يمضيه أمضاه ملأ الله قلبه رجاء يوم القيامة ، ومن مشى مع أخيه في حاجة حتى تتهياً له ثبت الله قدمه يوم تزل الأقدام»^(١) . وأخرج أحمد والبخاري برجال ثقات ، عن أنس بن مالك ، أن النبي ﷺ قال : «إن قامت على أحدكم القيامة وفي يده فسلة فليغرسها»^(٢) .

وأخرج الطبراني عن عمر بن الخطاب ، قال : «إني لأرى الرجل فيعجبني فأقول : هل له من حرفة ؟ فإن قالوا : لا . سقط من عيني»^(٣) . واتفق الفقهاء على أنه يجب على ولي الصغير أن يسلمه لذي حرفة يتعلم منه الحرفة ، وإذا بلغ الصغير غنياً ليس في حاجة إلى حرفة ، فإنه يندب له اختيار حرفة مناسبة ولا يعيش عاطلاً^(٤) .

(١) قال الهيثمي : «رواه الطبراني في الثلاثة ، وفيه مسكين بن سراج وهو ضعيف» . مجمع الزوائد (١٩١/٨) ، وقال المنذري : «رواه الأصبهاني واللفظ له ، ورواه ابن أبي الدنيا عن بعض أصحاب النبي ﷺ» . الترغيب والترهيب (٢٦٥/٣) رقم (٣٩٨٥) .

(٢) مسند الإمام أحمد (١٨٣/٣) رقم (١٢٩٢٥) . قال الهيثمي : «رواه البزار ورجاله أثبات ثقات» . مجمع الزوائد (٦٣/٤) .

(٣) كنز العمال (٩٨٥٩) . وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (٣٨٨/١) عن ابن عباس ، يرفعه إلى النبي ﷺ ، وزاد : «فإنه من لم يحترف يعيش بدينه» .

(٤) حاشية ابن عابدين (٦٤٢/٢ ، ٦٧١) ، شرح الخرشني (٣٤٨/٣) ، حاشية القليوبي مع عميرة (٩١/٤) ، المغني (٣٠٤/٩) .

قال ابن تيمية : « وإذا امتنع المحترفون عن القيام بهذا الغرض أجبرهم الإمام عليه بعوض المثل ، وإن هذه الأعمال التي هي فرض على الكفاية متى لم يتم بها إلا إنسان بعينه صارت فرض عين عليه إن كان غيره عاجزاً عنها »^(١).

وحتى يتمكن الإنسان من الصبر على البناء والتعمير والإصلاح في الأرض شرع الله له بعضاً من القرب والمناسك التي تروح النفس وتذكرها بخالقها كالصلاة والصيام والحج وغيرها مما اصطاح الفقهاء على تسميتها عبادات تمييزاً لها عما شرعه الله من معاملات وأحكام مدنية ؛ إذ الأولى - أقصد العبادات - يشترط لصحتها استحضار نية خاصة ، وأن تتأتى بوجه خاص ؛ لأنها توقيفية ، بخلاف الثانية - أقصد المعاملات والأحكام المدنية - فلا يشترط لصحتها استحضار نية خاصة اكتفاء بإتيانها على الوجه الصحيح ، ومن ثم لم تكن توقيفية بل يشرع فيها التطور الذي يحقق مقصودها .

ولعل هذا الاصطلاح الفقهي للفظ العبادات الذي أطلقه الفقهاء على نحو الصلاة والصيام سالف البيان هو الذي قد يوهم بفهم آية سورة الذاريات على وجه الخطأ في قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات: ٥٦) . أي إلا للعبادة^(٢) ، فيظن البعض أن المقصود هنا العبادة بالمعنى الأخص .

والحق أن المقصود بالعبادة في هذه الآية ، المعنى الأعم وهو أعلى مراتب الخضوع لله تعالى والتذلل له بما يشمل كل قول أو فعل أو إمساك عنهما من المكلف ابتغاء وجه الله تعالى ؛ ليتحقق قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة: ٥).

وهذا المعنى الأعم للعبادة هو ما يتفق مع المعنى اللغوي ؛ إذ تعني العبادة في اللغة : الخضوع والتذلل والطاعة المطلقة للغير بقصد تعظيمه ، تقول : عبد الله عبادة وعبودية أي انقاد له وخضع وذل ، فهو عابد ، والجمع : عبدة ، وعباد ، بكسر العين مع تخفيف الباء ، وبضم العين مع تشديد الباء ، وتعبد أي تقرب^(٣).

(١) الفتاوى الكبرى (٢٨/٨٠) ، (٢٩/١٩٤) .

(٢) تفسير ابن كثير (٤/٣٠٤) .

(٣) لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط ، مادة : عبد .

ولا يجوز حمل معنى العبادة في تلك الآيات على المعنى الأخص الذي يقتصر على تلك الأفعال الخاصة المتعلقة بالجوارح ، والتي طلبها الشارع بدليل ظاهر على وجه مخصوص كالصلاة والصيام ^(١) ؛ لأن هذا يتعارض مع كمال الدين المنصوص عليه في قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (المائدة: ٣). ويستلزم هذا الكمال اشتماله على الأحكام الروحية والأحكام المدنية ، ولذلك قال ابن عباس في تفسير هذه الآية : « أخبر الله نبيه ﷺ والمؤمنين أنه قد أكمل لهم الإيمان ، فلا يحتاجون إلى زيادة أبداً ، وقد أتمه الله فلا ينقصه أبداً ، وقد رضيه فلا يسخطه أبداً ^(٢) .

الغصن الثاني

تحرير آيات الإنماء البيئي

لم يقيد الإسلام آيات الإنماء البيئي بأشكال خاصة ، وإنما أطلق العنان لكل ذي فكر من البشر أن يسلك في دروب الحياة بما يعود عليه وعلى بني جنسه من المصلحة دون أدنى قيد إلا ما يفضي إلى الإفساد والضرر .

يدل لذلك قول الله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ (الملك: ١٥). أي اذكروا أيها الناس نعمة تسخير الأرض وتذليلها لكم ، حيث جعلها قارة ساكنة لا تميد ولا تضطرب بما جعل فيها من جبال ، وأنبع فيها من العيون ، وسلك فيها من السبل ، وهياً فيها من المنافع ومواقع الزروع والثمار ﴿ فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا ﴾ (الملك: ١٥) أي فسافروا حيث شئتم من أقطارها ، وترددوا في أقاليمها وأرجائها في أنواع المكاسب والتجارات ^(٣) .

(١) راجع في ذلك كتابنا فقه العبادات (١٢/١) كلية الشريعة - جامعة الكويت ، ط ٢٠٠٠ م . وطبعة كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر بالقاهرة سنة ٢٠٠٥ م ص ٧ وما بعدها .
(٢) تفسير ابن كثير (١٩/٢) .
(٣) تفسير ابن كثير (٥١١/٤) .

ويقول تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (الجمعة: ١٠). وهكذا يأتي الإذن بالانتشار في الأرض مطلقاً ، فيشمل كل سبيل يحقق المقصود في طلب الرزق .

كما نرى كثيراً من الآيات القرآنية أمراً بالإصلاح دون تقييد لسبله إلا ما يفضي إلى فساد ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلِفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (الأعراف: ١٤٢). وهذا تنبيه وتذكير ، وإلا فهارون عليه السلام نبي شريف كريم على الله له وجاهة ، صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر الأنبياء^(١).

ويجزم القرآن الكريم بخسران الإنسان وضياعه إن لم يقم مع الإيمان بالله تعالى بالأعمال الإصلاحية ، فيقول الله تعالى: ﴿ وَالْعَصْرُ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ (العصر: ١-٣).

وتقع مسئولية إصلاح الأرض وتعميرها على كل قادر عليه من الرجال والنساء ، لا فرق ، قال تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً ۗ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾
﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا ۚ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾
(غافر: ٤٠).

هذا ، وقد أثمر تحرير الإسلام لآليات الإنماء البيئي أحقية الإنسان في التسلط على مقدراتها برأً وبحراً وجواً بما يجلب النفع ويعود بالمصلحة ، وقد تظاهرت الآيات القرآنية في بيان ذلك ، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ وَأَلْفُلَكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ۗ وَيُمَسِّكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (الحج: ٦٥). وقال سبحانه: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ

(١) تفسير ابن كثير (٢/٣٢٥).

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ
 وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلُوكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ۗ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمْ
 الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ۗ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَيْنَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا
 سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾

(إبراهيم: ٣٢-٣٤).

وهكذا يصير الإسلام الإنسان سيداً على البيئة ، ومن شأن السيد أن يغار على
 مسوده فلا يتركه هملأً دون رعاية ومحافظة ، ولا يوقعه فريسة في يد العاشين ،
 وإنما يسخره في كل ما يعود عليه بالنفع .

قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوُجُوهِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ
 الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (الإسراء: ٧٠).

* * *

الحقوق المترتبة على حماية الحياة الإنسانية

تمهيد وتقسيم :

المقصود بالحماية : المنعة والدفاع . تقول : حمى فلاناً حمياً وحماية : منعه ودفع عنه ، وحمى الحياة أي منعهما ما يضرها .^(١)

ويرى الإسلام أن حماية حياة الإنسان تقع في مرتبة تأسيسها ، قال الله تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (المائدة: ٣٢) . أي من قتل نفساً بغير سبب من قصاص أو فساد في الأرض ، واستحل قتلها بلا سبب ولا جناية ، فكأنما قتل الناس جميعاً ؛ لأنه لا فرق عنده بين نفس ونفس ، ومن أحياها ، أي حرم قتلها واعتقد ذلك ، فقد سلم الناس كلهم منه بهذا الاعتبار^(٢) .

وحماية الحياة الإنسانية واحدة من حقوق الإنسان الخلف ، وهي في الوقت نفسه واجب على الإنسان الحاضر .

هذا ، وتحقق حماية الحياة الإنسانية بتحصينها بالعصمة ، والدفاع عنها ، ومنع خصختها ، وعقاب المفوت لها ، ومن ثم كانت تلك الأربعة حقوقاً مترتبة على حماية الحياة الإنسانية ، وأبين ذلك في المطالب الأربعة التالية :

(١) لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط ، مادة : حمى .

(٢) تفسير ابن كثير (٦٦/٢) .

المطلب الأول

حق عصمة الحياة الإنسانية

العصمة في اللغة: المنع والحفظ . يقال: عصم يعصم، أي اكتسب ومنع ووقى^(١) .
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي ، والمراد بعصمة الحياة
الإنسانية : حفظ الشارع للنفس حتى يحرم قتلها وتمنع من إهدار الدم .

وتعصيم النفس البشرية الذي يعنى حرمتها وتأثير الاعتداء عليها بغير حق -
كافٍ لمنع ذوي النفوس القوية في إيمانها أن تقترف هذا الاعتداء ؛ لأن قوة الإيمان
تفضي إلى محاسبة النفس ولومها ، وقد زكى الله تعالى تلك النفس ورفع شأنها
عندما أقسم بها في قوله سبحانه : ﴿ وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾ (القيامة: ٢) . أي
التي تلوم صاحبها على التقصير في فعل الخير ، كما تلومه على التفكير أو الهم
بالشر ، وقد فسر الحسن البصري تلك النفس اللوامة فقال : « إن المؤمن - والله -
ما نراه إلا يلوم نفسه ، ما أردت بكلمتي ؟ ما أردت بأكلتي ؟ ما أردت بحديث
نفسي ؟ وإن الفاجر يمضي قدماً ما يعاتب نفسه »^(٢) .

والأصل أن الإنسان معصوم الدم ، وأن عصمته هذه حق مكفول من الله تعالى
بأصل الخلقة ، ذلك أن الله تعالى لم يخلق الإنسان ؛ ليقتل ، وإنما خلقه ؛ ليعيش
ويكرم مصداقاً لقوله سبحانه : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ (الإسراء: ٧٠) . فلم تمنح
الشريعة الإسلامية العصمة للإنسان وإنما جاءت تؤكدها وتوثقها ، وتشجع على من
تسول له نفسه إهدارها إلا بحق ظاهر ، باعتبارها حقاً إنسانياً طبيعياً لا فرق فيه
بين مسلم وغيره ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ
ذَٰلِكُمْ وَصَلَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (الأنعام: ١٥١) . وقال سبحانه : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا
النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطٰنًا فَلَا

(١) لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط ، مادة : عصم .

(٢) تفسير ابن كثير (٤/٥٧٦) .

يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴿ (الإسراء: ٣٣). وأخرج مسلم في « صحيحه » من حديث ابن مسعود ، أن النبي ﷺ قال : « لا تُقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها ؛ لأنه كان أول من سن القتل »^(١) .

ويرى أهل التفسير ، وهو ما عليه جمهور الفقهاء ، أن تلك النفس التي حرم الله قتلها لا تختص بالمؤمنة بل تشمل غير المؤمنة أيضاً ، ولذلك وجدنا ابن كثير مثلاً في تفسير آية الأنعام ، يقول : وقد جاء النهي والزجر والوعيد في قتل المعاهد ، وهو المستأمن من أهل الحرب ، ثم أورد بعض الأحاديث في ذلك^(٢) . منها ما أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو ، أن النبي ﷺ قال : « من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة ، وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً »^(٣) . وأخرج ابن ماجه عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « من قتل معاهداً له ذمة الله وذمة رسوله لم يرح رائحة الجنة ، وريحها ليوجد من مسيرة سبعين عاماً »^(٤) .

كل هذا يؤكد حق الإنسان في الحياة معصوم الدم بحكم أصل الخلقة ، لا فرق بين مسلم وغير مسلم ، بل إن غير المسلم أخرج إلى طول العمر لعله يهتدي إلى الإيمان^(٥) .

(١) صحيح مسلم (١٣٠٣/٣) رقم (١٦٧٧) .

(٢) تفسير ابن كثير (٢/٢٥٤) ، وذكر ذلك القرطبي أيضاً في تفسيره (٧/١٣٣) .

(٣) صحيح البخاري (١١٥٥/٣) رقم (٢٩٩٥) ، وأخرجه ابن حبان عن أبي بكره مرفوعاً بلفظ : « من قتل معاهداً في عهده لم يرح رائحة الجنة ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة خمسمائة عام » . صحيح ابن حبان (٣٩٢/١٦) رقم (٧٣٨٣) .

(٤) سنن ابن ماجه (٢/٨٩٦) رقم (٢٦٨٧) .

(٥) هذا ، وقد شذت طائفة نسبت إلى الإسلام القول بأن الأصل في الإنسان هدر دمه إلى أن يثبت العكس ، ثم اختلفوا فقال بعضهم : لا تثبت العصمة إلا بالإسلام ، ونسب هذا القول لعبد الرحمن ابن زيد بن أسلم ، وقال بعضهم : تثبت العصمة بالإسلام أو الأمان ، وهو وجه عند الحنابلة ، وانتصر له من المعاصرين الأستاذ عبد القادر عودة ، واستدلوا بظاهر الآية الكريمة : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَأَحْضُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِنَّا تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ (التوبة: ٥) . وبظاهر الحديث « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله . فإذا قالوها وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا =

ولا خلاف بين الفقهاء في أن المراد بالحق المسوغ لقتل النفس هو : الإتيان بجرم يستوجب القتل ، واتفقوا على تعيين جرمين ، وذلك وفقاً لضوابط خاصة تضيق من نطاق تطبيقهما ، واختلفوا في بعض غيرهما .

أما الجرمان اللذان اتفق الفقهاء على دخول أصحابهما نطاق الحق المسوغ لإهدار الدم فهما :

(١) التاهل للقتال في الحرب المشروعة ، وهذا يتفق مع مبدأ العدالة وفقاً لقانون الحرب الذي يمنح هذا الحق للطرفين ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي

= فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله . صحیح البخاري (١٥٣/١) رقم (٣٨٥) من حديث أنس بن مالك ، وفي رواية من حديث عمر وأبي هريرة بلفظ : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله فمن قال : لا إله إلا الله فقد عصم مني نفسه وماله إلا بحقه وحسابه على الله» . صحیح البخاري (١٠٧٧/٣) رقم (٢٧٨٦) ، صحیح مسلم (٥١/١) رقم (٢٠ ، ٢١) .

والجواب عن الآية الكريمة : أن أكثر أهل التفسير منهم الضحاك والسدي يرون أن آية السيف : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ (النوبة:٥) منسوخة بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَخْنَتُمْهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَانَ فِإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ (محمد:٤) . ووجه النسخ : أن الآية الكريمة خيرت الإمام في أسرى المشركين بين المن والمفاداة ولم تحتم قتلهم كظاهر آية السيف .

والجواب عن الحديث : أن المراد بمقاتلة الناس : تحمل صدهم للدعوة ، ففي اللغة : قاتل في الدفاع عن رأيه ، أي تحيل المشقة (لسان العرب مادة : قتل) ، وهذا المعنى يتفق مع قوله تعالى : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل:١٢٥) .

ويحتمل أن يكون المراد بمقاتلة الناس في هذا الحديث مقاومة من يصدون ويمنعون نشر الإسلام ، ولذلك كان رسول الله ﷺ يوصي قائد الجيش بتقوى الله في خاصة نفسه وعامته ، ثم يأمره أن ينذر الكفار بإحدى ثلاث ولا يبادرهم بالقتل فيقول : «إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال فأيتنن أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم : ادعهم إلى الإسلام فإن هم أبوا فاسألهم الجزية ، وإن هم أبوا فاستعن عليهم بالله وقاتلهم» . رواه مسلم من حديث عائشة (١٣٥٧/٣) رقم (١٧٣١) .

انظر في ذلك : بدائع الصنائع (٢٥٢/٧) ، مواهب الجليل (٢٣١/٦) ، المهذب (٢٣٦/٢) ، الأحكام السلطانية للماوردي ، (ص/٥٥) ، المغني (٦٤٨/٧) ، تفسير القرطبي (٦٧/٨ ، ٣٨٩) ، فتح القدير للشوكاني (١٣١/٢) ، تفسير ابن كثير (٤٤٤/٢) ، تفسير الطبري (١٢٨/١٠) ، التشريع الجنائي الإسلامي (١٥/٢ - ١٩) .

سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتَلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿١١﴾
 وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ
 مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقْتَلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقْتَلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَتَلُوكُمْ
 فَأَقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكٰفِرِينَ ﴿١٢﴾ فَإِن أَنْتَهُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٣﴾
 (البقرة: ١٩٠-١٩٢).

ويرى ابن تيمية ما نسبته للجمهور أن هذه الآيات تمنع قتال من لم يتأهل
 للقتال^(١) مستدلاً بما أخرجه ابن حبان، من حديث حنظلة الكاتب، قال: كنا مع
 النبي ﷺ في غزاة، فمر بامرأة مقتولة والناس عليها، فقال: «ما كانت هذه لتقاتل،
 أدرك خالدًا فقل له: لا تقتل ذرية ولا عسيماً». وفي رواية عند أبي داود من حديث
 رباح بن ربيع بلفظ: «لا يقتلن امرأة ولا عسيماً»^(٢).

وقال ذلك ابن عباس وعمر بن عبد العزيز ومقاتل بن حيان والحسن البصري،
 وكثير غيرهم، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ أي قاتلوا في سبيل الله
 ولا تعتدوا في ذلك من المثلة والغلول وقتل النساء والصبيان والشيوخ الذين لا رأي
 لهم ولا قتال فيهم، والرهبان وأصحاب الصوامع، وتحريق الأشجار، وقتل
 الحيوان لغير مصلحة^(٣).

ويرى ابن قدامة: أن من هؤلاء الذين لا يجوز قتلهم لعدم تأهلهم للقتال
 الفلاحين الذين يزرعون الأرض، ونسب القول بذلك للأوزاعي، استدلالاً بقول ابن
 عمر رضي الله عنهما: «اتقوا الله في الفلاحين الذين لا ينصبون لكم الحرب»^(٤).

(١) الفتاوى الكبرى (٢٨/٢٥٥)، وانظر في فقه المذاهب، بدائع الصنائع (٧/١٠١)، حاشية ابن
 عابدين (٣/٢٢٤)، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٢/١٧٦)، روضة الطالبين (١٠/٢٤٤)،
 نهاية المحتاج (٨/٦٤)، المغني (٨/٤٧٧).

(٢) صحيح ابن حبان (١١/١١٢) رقم (٤٧٩١)، وعند الإمام أحمد بزيادة: «فوقفوا ينظرون إليها
 ويتعجبون من خلقها». مسند الإمام أحمد (٣/٤٨٨) رقم (١٦٠٣٥)، سنن أبي داود (٣/٥٣)
 رقم (٢٦٦٩).

(٣) تفسير ابن كثير (١/٣٠٧)، تفسير القرطبي (٢/٣٤٨)، تفسير الطبري (٢/١٨٩).

(٤) المغني (٨/٤٧٨، ٤٧٩).

قلت : وهذا يؤكد ما ذكره ابن تيمية من منع قتال غير المتأهلين للقتال ، ويشمل ذلك سائر المدنيين .

(٢) قتل نفس مناظرة معصومة عدواناً ، أي ظملاً ، وهذا يتفق مع مبدأ العدالة وفقاً للقانون الطبيعي في الحياة الذي يسوي بين المتناظرين ، ويحمل المعتدي نتيجة عدوانه ، ولقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (البقرة: ١٧٩) . لأن القاتل إذا علم أنه يقتل انكف عن صنيعه ، فكان في ذلك حياة للنفوس ^(١) .

هذا ، وضبطاً لعدم التوسع في إهدار النفس باسم هذين الجرمين ، فقد قصرت الشريعة الإسلامية الحق في قتل المتأهلين لقتال المسلمين في الحرب المشروعة على حال الحرب ومن أهل الجهاد ، فإن وقع القتل في غير حال الحرب ، أو من غير أهل الجهاد - كالمدينين المقيمين في دار الحرب - كان غدرًا محرماً ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ (التوبة: ٤) . وللحديث الذي أخرجه مسلم عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : « اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا » ^(٢) . ولأن مثل هذا الغدر يضر بسائر المدنيين المسلمين المقيمين في دار الحرب .

كما قصرت الشريعة الإسلامية الحق في تنفيذ القصاص من القاتل على الحاكم أو من ينيبه بحكم الولاية ؛ لأن ذلك مفتقر إلى الاجتهاد ، ولا يؤمن من تفويض العامة فيه من الإفراط ، وهذا ما يفضي إلى الفتن والتهاج ، والعياذ بالله تعالى ^(٣) .

(١) تفسير ابن كثير (٢٨٦/١) ، تفسير الطبري (١١٤/٢) ، أحكام القرآن للحصاص (١٧٧/١) .

(٢) صحيح مسلم (١٣٥٧/٣) رقم (١٧٣١) .

(٣) بدائع الصنائع (٢٥٢/٧) ، حاشية ابن عابدين (٣٤٠/٥ ، ٣٥٧) ، حاشية الدسوقي مع الشرح

الكبير (٢٤٠/٤) ، مغني المحتاج (٦/٤) ، الأحكام السلطانية للماوردي (ص/٥٥) ، المغني

(٧٤٢/٧) ، الإنصاف (٤٦٢/٩) .

● هذا ، وأما الجرائم التي اختلف الفقهاء في دخولها نطاق الحق الوارد في الآية الكريمة : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (الإسراء: ٣٣) (الأنعام: ١٥١) - فأشهرها : حد زنى المحصن وقتل المرتد ، الثابتين فيما أخرجه الشيخان من حديث ابن مسعود ، أن النبي ﷺ قال : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والريب الزاني ، والمفارق لدينه التارك للجماعة »^(١).

وتوسع بعض الفقهاء في تفسير هذا الحق المستثنى من عموم تحريم قتل النفس ، فيقول القرطبي : وهذا الحق أمور ، منها : منع الزكاة ، وترك الصلاة ، قال تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ (التوبة: ٥) . وهذا بين . وأخرج مسلم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً : « إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما »^(٢) . وأخرج أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي ، عن ابن عباس ، مرفوعاً : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به »^(٣) . وغير ذلك يدخل في قوله : ﴿ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾^(٤).

أقول : ولا حرج في ترتيب الإسلام عقوبة القتل لبعض الجرائم التي يراها مخلة لأمنه وكياناته ؛ إذ يعتبر ذلك شأنًا داخليًا ارتضاه كل من تدين به أو التزمه ، وفوق ذلك فالأمر على اختيار الجماعة للوجه الفقهي الذي ترضيه من الخلاف الوارد في تلك الجرائم ، وأكتفي هنا بتفصيل عقوبتي الزاني المحصن والمرتد .

(١) صحيح البخاري (٢٥٢١/٦) رقم (٦٤٨٤) ، صحيح مسلم (١٣٠٢/٣) رقم (١٦٧٦) .

(٢) صحيح مسلم (١٤٨٠/٣) رقم (١٨٥٣) .

(٣) سنن ابن ماجه (٥٨٦/٢) رقم (٢٥٦١) ، سنن الترمذي (٥٧/٤) رقم (١٤٥٦) - وقال : هذا

حديث في إسناده مقال - مسند الإمام أحمد (٣٠٠/١) رقم (٢٧٣٢) ، سنن أبي داود (١٥٨/٤)

رقم (٤٤٦٢) ، سنن الدارقطني (١٢٤/٣) رقم (١٤٠) .

(٤) تفسير القرطبي (٢٥٦٩/٤) ، ط . الشعب .

● أما حد الزاني المحصن فالرجم عند أكثر أهل العلم الذين جزموا بذلك ونسبوه للإجماع^(١)، واستدلوا بأحاديث كثيرة منها حديث ابن مسعود - في الصحيحين - سالف الذكر، وما أخرجه الشيخان، عن عمر رضي الله عنه قال: «لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل: لا نجد الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحسن، ألا وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورجمنا بعده»^(٢).

وذهبت فرقة - وصفها ابن رشد بأنها من أهل الأهواء - إلى أن حد كل زان الجلد^(٣)؛ لعموم الآية الكريمة: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور: ٢). ولأن الله تعالى لم يأذن في قتل المسلم إلا قصاصاً في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ (الإسراء: ٣٣). قالوا: والمعنى: لا تقتلوا النفس التي منع الله قتلها أصلاً إلا أن تكون قد قتلت ظلماً.

ويعلل ذلك الفخر الرازي فيقول: «قوله: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ مجمل، وقوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ أي في استيفاء القصاص، وهذا يصلح بياناً لذلك المجمل، والتقدير: أن من قتل مظلوماً جعلنا لوليه سلطاناً في استيفاء القصاص، فتكون الآية صريحة في تحريم القتل إلا بهذا السبب الواحد، وهو القصاص، فوجب أن يبقى على الحرمة ما سوى هذه الصورة»^(٤).

● وأما عقوبة الردة فالقتل لكل مرتد رجلاً أو امرأة عند جمهور الفقهاء بضوابط خاصة؛ لعموم حديث ابن مسعود - في الصحيحين - سالف الذكر،

(١) دعوى الإجماع هذه لضعف الخلاف في نظر الجمهور، ولذلك كانت عبارة ابن رشد: «فأما الشيب الأحرار المحصنون فإن المسلمين أجمعوا على أن حدهم الرجم إلا فرقة من أهل الأهواء فإنهم رأوا أن حد كل زان الجلد، وإنما صار الجمهور للرجم لثبوت أحاديث الرجم فخصصوا الكتاب بالسنة. بداية المجتهد (٤٣٤/٢) - وبهذا صرح ابن رشد أن القول بالرجم إنما هو قول الجمهور وليس الإجماع الحقيقي. وانظر في فقه المذاهب التي قالت بالرجم للمحصن إجماعاً: بدائع الصنائع (٢٨٠/٦)، شرح فتح القدير (١٧٦/٤)، حاشية ابن عابدين (١٤٥/٣) الشرح الصغير (١٥٦/٤)، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٣٢٠/٤)، مغني المحتاج (١٤٦/٤)، نهاية المحتاج (٤٢٦/٧)، المغني (١٩٣/٨)، كشف القناع (٩٥/٦).

(٢) صحيح البخاري (٢٥٠٣/٦) رقم (٦٤٤١)، صحيح مسلم (١٣١٧/٣) رقم (١٦٩١).

(٣) بداية المجتهد (٤٣٤/٢). (٤) تفسير الفخر الرازي (٣٩٠/٥).

وما أخرجه البخاري من حديث ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « من بدل دينه فاقتلوه »^(١) . وما أخرجه الدارقطني بسند ضعيف ، من حديث جابر بن عبد الله ، أن امرأة يقال لها : أم رومان ارتدت ، فأمر النبي ﷺ أن يعرض عليها الإسلام ، فإن تابت وإلا قتل^(٢) .

وذهب فقهاء الحنفية إلى أن المرتدة لا تقتل بل تحبس حتى تتوب أو تموت ، قياساً على الكافرة الأصلية حيث ورد نهى النبي ﷺ عن قتل النساء الكافرات غير المقاتلات .

هذا ، وقد اختلف الفقهاء في تكييف قتل المرتد ، فذهب الجمهور إلى أنه حد ، وذهب بعض الحنفية وبعض الشافعية إلى أنه تعزير^(٣) .

وفي حال كون العقوبة تعزيرية فالأصل في التعزير جواز العفو فيه ؛ لما أخرجه أحمد بسند فيه مقال ، من حديث عائشة ، أن النبي ﷺ قال : « أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود »^(٤) . وأخرج الطبراني بسند فيه ضعيف عن زيد ابن ثابت ، أن النبي ﷺ قال : « تجافوا عن عقوبة ذوي المروءة إلا في حد من حدود الله »^(٥) . وقيل : لا يجوز العفو ، يستوي في كل ذلك ما كان متعلقاً بحق الله تعالى وما كان متعلقاً بحق العبد^(٦) .

(١) صحيح البخاري (١٠٩٨/٣) رقم (٢٨٥٤) .

(٢) سنن الدارقطني (١١٨/٣) ، وذكر ابن حجر ضعف إسناده - تلخيص الحبير (٤٩/٤) .

(٣) انظر في فقه المذاهب ، حاشية ابن عابدين (١٤٠/٣) ، (٦٦٨/٤) ، مجمع الأنهر (٦٨٣/١) ، المبسوط (١٠٦/١٠) ، مواهب الجليل والتاج والإكليل (٢٧٦/٦ ، ٣١٩) ، بداية المجتهد (٤٥٩/٢) ، الشرح الصغير (٤٢٥/٤) ، المهذب (٢٢٢/٢) ، المغني (١٥٦/٨) ، كشاف القناع (٧٧/٦) ، (١٠٤ ، ١٤٩) ، الإنصاف (٤٦٢/٩) .

(٤) مسند الإمام أحمد (١٨١/٦) ، رقم (٢٥٥١٣) ، من حديث عائشة رضي الله عنها ، وقال عبد الحق : « ذكره ابن عدي في باب واصل بن عبد الرحمن الرقاشي ولم يذكر علة » . قال ابن حجر : « وواصل هو أبو حرة ضعيف ، وفي إسناد ابن حبان : أبو بكر بن نافع ، وقد نص أبو زرعة على ضعفه في هذا الحديث » - نيل الأوطار (١٤٣/٧) .

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير عن زيد بن ثابت مرفوعاً ، قال الهيثمي : « في سننه محمد ابن كثير بن مروان الفهري ، وهو ضعيف » . مجمع الزوائد (٢٨٢/٦) .

(٦) حاشية ابن عابدين (١٨٨/٣) ، مواهب الجليل (٣٢٠/٦) ، تبصرة الحكام (٣٦٩/٢) ، نهاية المحتاج (١٧٥/٧) ، أسنى المطالب (١٦٢/٤) ، كشاف القناع (٧٤/٤) ، المغني (٣٤٩/١٠) ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص/٢٦٦) .

المطلب الثاني

حق الدفاع عن الحياة الإنسانية

بعد أن بينا عصمة النفس البشرية ، نتكلم هنا عن مشروعية الدفاع عنها في واجب مقدس دعت إليه الشريعة الإسلامية واعتبرته حقاً إنسانياً طبيعياً لم تفرق فيه بين مسلم وغيره ، وذلك فيما أطلق عليه الفقه الإسلامي اصطلاح دفع الصائل .

والصائل في اللغة : الاستطالة والثوب والاستعلاء على الغير ، وهو مصدر : صال يصول إذا قدم بجرأة وقوة ، وصال عليه أي : سطا عليه ؛ ليقهره ، والصائل : الظالم^(١) .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للصائل عن معناه في اللغة ، فهو الاستطالة والثوب على الغير بغير حق ، سواء كان الصائل إنساناً أو حيواناً ، وسواء كان الإنسان الصائل مسلماً أو غير مسلم ، مكلفاً أو غير مكلف ، وسواء كان الموصول عليه مسلماً أو غير مسلم ، وسواء قصد الصائل نفس الموصول عليه أو عرضه أو ماله^(٢) .

هذا ، ولا خلاف في الفقه الإسلامي على مشروعية دفع الصائل على النفس وما دونها بضوابط خاصة ، أهمها : أن يقع الدفع حال الاعتداء ، فإن زالت تلك

(١) لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط ، مادة : صول

(٢) شرح فتح القدير (٣٤٦/٥) ، مجمع الأنهر (٦٠٩/١) ، حاشية ابن عابدين (٣٥١/٥) ، مواهب الجليل (٣٢٣/٦) ، جواهر الإكليل (٢٩٧/٢) ، المهذب (٢٢٥/٢) ، روضة الطالبين (١٨٦/١٠) ، حاشية الشرواني والعبادي (١٨١/٩) ، حاشية الباجوري على ابن قاسم (٢٥٦/٢) ، مغني المحتاج (١٩٤/٤) ، حاشية الجمل على شرح المنهج (١٦٥/٥) ، المغني (٣٣١/٨) ، كشف القناع (١٥٤/٦) ، يقول النووي : «وحكى الإمام أبو القاسم الراقي قولاً قديماً : أنه لا يجوز الدفع عن المال إذا لم يحصل الدفع إلا بقتل أو قطع طرف ، والمشهور الأول وبه قطع الجماهير» . روضة الطالبين (١٨٦/١٠) .

الحال فلا يكون الدفع لغير الحاكم ، كما يشترط أن يتم الدفع بالأخف فالذي يليه في الشدة إن أمكن ، فإن أمكنه الدفع بكلام أو استغاثة بالناس حرم الضرب ، وإن أمكنه الدفع بضرب اليد حرم الضرب بالسوط ، وإن أمكنه الدفع بقطع طرف حرم القتل ؛ لأن ذلك شرع للضرورة ، ولا ضرورة في الأثقل مع إمكان تحصيل المقصود بالأخف .

كما ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من ضوابط دفع الصائل : عدم تمكن الموصول عليه من الهرب أو اللجوء إلى حصن أو الاحتماء بحاكم ، وذلك لإمكانه الدفاع عن نفسه دون إضراره غيره ، ولعدم جواز العدول إلى أشد الوسائل مع إمكان أيسرها^(١) .

والأصل في مشروعية دفع الصائل آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ (النساء: ٢٩) . وقوله سبحانه : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (البقرة: ١٩٥) . وفي عدم دفع الصائل قتل للنفس وإهلاك لها . كما يدل من السنة أحاديث كثيرة منها ما أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين ، قال : قاتل يعلى بن مُنية - أو ابن أمية - رجلاً فعض أحدهما صاحبه فانتزع يده من فمه فترع ثنيته - وفي رواية : ثنيته - فاحتجا إلى النبي ﷺ فقال : « أعض أحدكم كما يعض الفحل لا دية له »^(٢) . وفي رواية : فرجع إلى النبي ﷺ فأبطله وقال : « أردت أن تأكل لحمه »^(٣) .

ومع اتفاق الفقهاء على مشروعية دفع الصائل في الجملة إلا أنهم اختلفوا في صفة تلك المشروعية إذا وقع الصيال على النفس وما دونها ، كما اختلفوا في ثبوت تلك المشروعية إذا وقع الصيال على نفس الغير .

(١) ذهب إلى ذلك الحنفية والمالكية والمذهب عند الشافعية ووجه للحنابلة ، وفي الوجه الثاني عند كل من الشافعية والحنابلة : لا يجب الهرب بل يشرع له دفع الصائل ؛ لأن إقامته في ذلك الموضوع جائزة فلا يكلف الانصراف . انظر في فقه المذاهب ، المراجع سألته الذكر .

(٢) صحيح مسلم (٣/١٣٠٠) رقم (١٦٧٣) باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه إذا دفعه الموصول عليه فأتلف نفسه أو عضوه لا ضمان عليه .

(٣) صحيح مسلم (٣/١٣٠٠) رقم (١٦٧٣) .

أولاً : صفة مشروعية دفع الصائل على النفس وما دونها :
 ذهب جمهور الفقهاء إلى أن مشروعية دفع الصائل على النفس وما دونها إنما
 هي على سبيل الوجوب ^(١)

وذهب الشافعية في القول الأظهر إلى وجوب دفع الصائل إلا أن يكون مسلماً
 غير مهدر الدم فيجوز دفعه ولا يجب ^(٢)؛ استدلالاً بالسنة والمأثور .

أما دليل السنة فمنه ما أخرجه الشيخان ، من حديث الأحنف بن قيس ، قال :
 خرجت بسلاحي ليالي الفتنة ، فاستقبلني أبو بكر فقال : أين تريد ؟ قلت : أريد
 نصرة ابن عم رسول الله ﷺ ، قال : قال رسول الله ﷺ « إذا تواجه المسلمان
 بسيفيهما فكلاهما من أهل النار » . قيل : فهذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : « إنه
 أراد قتل صاحبه » ^(٣)

وأخرج أحمد والترمذي وحسنه ، عن سعد بن أبي وقاص ، قال : أشهد أن
 رسول الله ﷺ قال : « ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ، والقائم خير من
 الماشي ، والماشي خير من الساعي » قال : فرأيت إن دخل علي بيتي وبسط يده
 إلي ليقتلني ؟ قال : « كن كابن آدم » . يعني هايل ^(٤)

وأما دليل المأثور : فما روي أن عثمان بن عفان رضي الله عنه ترك القتال على من بغى
 عليه مع القدرة عليه ، ومع علمه بأنهم يريدون نفسه ، ومنع حراسه من الدفاع
 عنه ، وقال : « من ألقى سلاحه فهو حر » . وصبر على ذلك ، واشتهر ذلك في
 الصحابة رضي الله عنهم فلم ينكر عليه أحد ^(٥)

(١) نعب إلى ذلك الحنفية والمالكية وقول عند الشافعية ، وإليه ذهب الحنابلة في غير وقت الفتنة ،
 انظر في فقه المذاهب : المراجع سالف الذكر في تعريف الصيال .

(٢) وهذا قريب من مذهب الحنابلة الذين قالوا بوجوب دفع الصائل في غير وقت الفتنة ، ويقصدون
 بها تقاتل المسلمين سياسية - المراجع الفقهية سالف الذكر ، وقد ذهب بعض الصحابة إلى تحريم
 دفع الصائل في الفتنة . قال الصنعاني في باب قتال الصائل ما نصه : قال القرطبي : ذهب سعد
 بن أبي وقاص وعبد الله ابن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم إلى أنه يجب الكف عن المقاتلة -
 سبل السلام (١٣٢٩/٤) .

(٣) صحيح البخاري (٢٥٩٤/٦) رقم (٦٦٧٢) ، صحيح مسلم (٢٢١٣/٤) رقم (٢٨٨٨) .

(٤) سنن الترمذي (٤٨٦/٤) رقم (٢١٩٤) ، قال : « وهذا حديث حسن » . مسند الإمام أحمد
 (١٨٥/١) رقم (١٦٠٩) .

(٥) مغني المحتاج (١٩٥/٤) ، نهاية المحتاج (١٨٤/٩) ، المغني (٣٣١/٨) ، كشاف القناع
 (١٥٤/٦) ، سبل السلام (١٣٣٠/٤) .

وأجاب الجمهور على أدلة الاستسلام للصائل بأجوبة كثيرة ، منها :

١- حديث الأحنف « إذا تواجه المسلمان » خاص بحال الاعتداء من كل منهما ، وذلك للجمع بين هذا الحديث والأحاديث الأخرى التي وردت أمره بالدفاع عن النفس من الاعتداء .

٢- حديث سعد بن أبي وقاص « كن كابن آدم » قال عنه الصنعاني : « أخرج من طرق كثيرة وفيها كلها راوٍ لم يسم ، وهو رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقهم »^(١) .

وعلى التسليم بصحة الحديث فهو وارد في الفتن الدينية القائمة على التأويل بهدف إخمادها . وقيل : إن النهي إنما هو في آخر الزمان حيث تكون المقاتلة لطلب الملك ، وليس معنى ذلك عدم مشروعية الدفاع عن النفس في الفتن^(٢) .

٣- أن عثمان رضي الله عنه اجتهد فرأى بحكمته أن في وضع السيوف إخماداً للفتنة ، فظن أن البغاة سيهدءون ، وإلا فإن قتال الباغي لا يجهل عثمان مشروعيته في كتاب الله : ﴿ فَكُنْتُمْ لَهَا كَبَابًا بِمَا كَانُوا يَكُونُونَ ﴾ (الحجرات: ٩) .

هذا، وقد استدل الجمهور على مشروعية دفع الصائل بالكتاب والسنة والمعقول:

١- أما دليل الكتاب فمنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (البقرة: ١٩٥) . والاستسلام للصائل نوع من إلقاء النفس للهلاك ، فكان الدفاع عنها واجباً .

٢- وأما دليل السنة فمنه ما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه ، من حديث سعيد بن زيد ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد »^(٣) .

(٢) المرجع السابق

(١) سبل السلام (٤/١٣٢٨) .

(٣) أخرجه الترمذي وقال : « حديث حسن صحيح » . سنن الترمذي (٣٠/٤) رقم (١٤٢١) ، سنن النسائي (١١٦/٧) رقم (٤٠٩٤) ، مسند الإمام أحمد (١٩٠/١) رقم (١٦٥٢) ، سنن أبي داود (٢٤٦/٤) رقم (٤٧٧٢) .

٣- وأما دليل المعقول فهو أنه كما يحرم على الموصول عليه قتل نفسه يحرم عليه إباحة قتلها ، ولأنه قدر على إحياء نفسه بقتل الصائل فكان كالمضطر لأكل الميتة ونحوها .

ومما سبق يتضح رجحان ما ذهب إليه الجمهور من وجوب دفع الصائل ؛ إنقاذاً للنفس ؛ لقوة أدلتهم . ولأن نفس الصائل ليست أولى بالحياة من نفس الموصول عليه .

ثانياً : مشروعية دفع الصائل على نفس الغير

ذهب بعض الشافعية في وجه عندهم إلى أن مشروعية دفع الصائل خاصة بحال الدفاع عن النفس ، فلا يجوز الدفاع عن نفس الغير ؛ لأن شهر السلاح يحرك الفتن ، وخاصة في حال نصرة الآخرين . وليس الدفاع عن الغير من شأن آحاد الناس ، وإنما هو وظيفة الحاكم ومن ينيبه^(١) .

وذهب أكثر الفقهاء إلى أن مشروعية دفع الصائل لا تختلف في حال الدفاع عن النفس أو الدفاع عن نفس الغير المعصومة مسلمة أو غير مسلمة^(٢) .

واستدلوا بالكتاب والسنة والمعقول :

١- أما دليل الكتاب فمنه قوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ (المائدة:٢) . وفي الدفاع عن نفس الغير البريئة أكبر التعاون .

٢- وأما دليل السنة فمنه ما أخرجه أحمد والطبراني بسند حسن ، من حديث سهل ابن حنيف ، أن النبي ﷺ قال : « من أذل عنده مؤمن فلم ينصره وهو قادر على أن ينصره أذله الله عز وجل على رءوس الخلائق يوم القيامة »^(٣) . وأخرج

(١) روضة الطالبين (١٨٩/١٠) ، مغني المحتاج (١٩٥/٤) ، نهاية المحتاج (٢٣/٨) .

(٢) حاشية ابن عابدين (٣٥١/٥) ، مواهب الجليل (٣٢٣/٦) ، جواهر الإكليل (٢٩٧/٢) ، مغني المحتاج (١٩٥/٤) ، روضة الطالبين (١٨٩/١٠) ، نهاية المحتاج (١٨٥/٩) ، كشاف القناع (١٥٦/٦) .

(٣) مسند الإمام أحمد (٤٨٧/٣) رقم (١٦٠٢٨) ، قال الهيثمي : « رواه أحمد والطبراني وفيه ابن لهيعة ، وهو حسن الحديث وفيه ضعف ، وبقي رجاله ثقات » . مجمع الزوائد (٢٦٧/٧) .

البخاري من حديث أنس بن مالك ، أن النبي ﷺ قال : « اتصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ». قالوا : يا رسول الله ، هذا نصره مظلوماً فكيف نصره ظالماً ؟ قال : « تأخذون فوق يديه »^(١) . وفي رواية : « تحجزه أو تمنعه من الظلم فإن ذلك نصره »^(٢) . وأخرج أبو داود من حديث قَيْلَة بنت مخزومة ، أن النبي ﷺ قال : « المسلم أخو المسلم يسعهما الماء والشجر ويتعاونان على الفتان »^(٣) .

٣- وأما دليل المعقول فهو أن المسلم له الإيثار بحق نفسه دون غيره ، ولأنه لولا التعاون بين الناس في الحق لذهبت أموال الناس وأنفسهم ؛ لأن قطاع الطريق إذا انفردوا بأخذ مال إنسان أو نفسه لم يعنه غيره فإنهم يأخذون أموال وأنفس الكل واحداً واحداً^(٤) .

أقول : وأما قول بعض الشافعية بأن الدفاع عن نفس الغير فيه تحريك للفتن فضلاً عن كونه من وظيفة الحاكم ، فهو قول مردود بأن عدم الدفاع عن نفس الغير هو الذي يقضي إلى الفتن بكثرة المعتدين عندما لا يرون الناس يدفعونهم ، ثم إن وظيفة الحاكم في دفع الظلم لا يعطلها دفع الصائل عن الغير ، بل في ذلك إعانة للحاكم في أداء واجبه خاصة في لحظة وقوع العدوان التي كثيراً ما لا يتمكن الحاكم من حضورها حتى يمنعها .

وبهذا يتضح رجحان ما ذهب إليه الجمهور من مشروعية دفع الصائل على نفس الغير المعصومة .

* * *

(١) صحيح البخاري (٨٦٣/٢) رقم (٢٣١٢) .

(٢) صحيح البخاري (٢٥٥٠/٦) رقم (٦٥٥٢) .

(٣) سنن أبي داود (١٧٧/٣) رقم (٣٠٧٠) .

(٤) المغني (٣٣٢/٨) .

المطلب الثالث

حق منع خصخصة الحياة الإنسانية

أقصد بخصخصة الحياة الإنسانية تملكها للأفراد بحيث يتصرف كل إنسان فيها تصرفه في ملكه ^(١).

وترى الشريعة الإسلامية أن الحياة هبة من الله تعالى وليست كسباً من أحد المخلوقين ، قال تعالى ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴾ ﴿١٠٠﴾ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴿١٠١﴾ (الواقعة: ٥٨، ٥٩). وقال تعالى : ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ سَخِرَ مَا يَشَاءُ بِهَبِّ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِشَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴾ (الشورى: ٤٩).

وشأن الهبة التي تأتي من العظيم القبول ، ومن ثم لم يكن لأحد من البشر أن يرد عطية أو هبة الله تعالى بالتصرف فيها على وجه التفريط والعبث ، بدعوى ملكيته لنفسه ، أو بدعوى الحق في إنهاء الحياة ، ولذلك جاءت الآيات القرآنية صريحة في هذا الجانب ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (البقرة: ١٩٥) . وقال سبحانه : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ (النساء: ٢٩) . فكانت حياة كل إنسان عند نفسه أشبه بالأمانة أو الوديعة التي يجب حفظها حتى يستردها صاحبها ، قال تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْجِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ (الأعراف: ٣٤) . وقال سبحانه : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ (الزمر: ٤٢).

وإنما قلت: حياة كل إنسان عند نفسه أشبه بالأمانة، وليست أمانة خالصة؛ لأن الله تعالى وهبها للإنسان وأذن له ببذلها في الدفاع عن حياته ومعاشه ، قال تعالى :

(١) لفظة «خصخصة» مشتقة من «خاص» ، دعت الحاجة إلى هذا الاشتقاق ، ثم استعمل الفعل «خصخص» بعد ذلك ، ومثل «خصخصة» : «أسلمة» من «إسلام» ، و «أنسنة» من «إنسان» . مجلة مجمع اللغة العربية ، الأعداد (٨١-١٠٢) .

﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ (التوبة: ١١١) . وشأن الأمانات الخالصة أن تحفظ ؛ لترد لأصحابها على وضعها الأول ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (النساء: ٥٨).

وقتل النفس المسمى بالانتحار فيه رفض للتكليف والابتلاء والسير إلى طريق النهاية الطبيعية ، كما أنه لا يقدم عليه إلا الساخط لحظ نفسه والمهزوم نفسياً ، وكان الأولى بأهل الإنصاف أن ينصروا هؤلاء المهزومين بإنقاذهم وتقديم المساعدة الممكنة التي تجعلهم أسوياء ، أو على الأقل صابرين حتى لا يفوتهم حظ مشاهدة الدنيا في الزمن الأخير المقسوم لهم ، وليس كما تنادي بعض الأقلام العلمانية بتشجيع الانتحار وأطلقوا عليه تجملاً : الحق في إنهاء الحياة ، وبخاصة في حق المسنين والمرضى الذين يئسوا من الحياة (١).

ومن هنا قطعت الشريعة الإسلامية بتحريم الانتحار ، ولم تجعل للإنسان حقاً في إنهاء حياته على وجه التشهي أو الاختيار ، وأوجبت على كل قادر أن ينقذ هذا المنتحر ، ولو لم يكن مسلماً باعتبار ذلك حقاً إنسانياً لبقاء الحياة البشرية ، فإن فاتت نفس المنتحر فقد توعدته الشريعة الإسلامية بالعذاب الأليم في الآخرة (٢)؛

ويدل على وجوب إنقاذ المنتحر عند الإمكان قوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَىٰ الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ﴾ (المائدة: ٢). ومن أعظم البر إنقاذ النفس البشرية ، ولذلك وجدنا القرآن الكريم يعد إنقاذ النفس الواحدة إنقاذاً لكل الأنفس ، فيقول سبحانه : ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (المائدة: ٣٢). أي أنجاها من غرق أو حرق أو هلكة (٣).

(١) انظر في هذا كتابنا : « قضية المسنين الكبار المعاصرة » (ص/٧٣) .

(٢) انظر في فقه المذاهب : الإجماع على تحريم الانتحار ، بدائع الصنائع (٢٩٣/٧) ، حاشية ابن عابدين (٥٨٤/١) ، الفواكه الدواني (١٩٢/٢) ، المهذب (٢١٧/٢) ، حاشية القليوبي مع عميرة (٣٤٨/١) ، الإنصاف (٥٣٥/٢) ، المغني (٤١٨/٢) .

(٣) قاله مجاهد ، تفسير ابن كثير (٦٦/٢) .

ويدل على ملاحقة المنتحر بالعذاب الأليم في الآخرة أحاديث كثيرة ، منها ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن شرب سماً فقتل نفسه فهو يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً »^(١). وأخرج أحمد عن ثابت بن الضحاك الأنصاري ، أن النبي ﷺ قال : « من قتل نفسه بشيء عذبه الله به في نار جهنم »^(٢). وأخرج البخاري عن جندب بن عبد الله ، أن النبي ﷺ قال : « كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح ، فجزع فأخذ سكيناً فحز بها يده فما رقأ الدم حتى مات ، قال الله تعالى : بادرني عبدي بنفسه حرمت عليه الجنة »^(٣).

* * *

(١) صحيح مسلم (١٠٣/١) رقم (١٠٩) .
(٢) مسند الإمام أحمد (٣٣/٤) رقم (١٦٤٣٣) .
(٣) صحيح البخاري (١٢٧٥/٣) رقم (٣٢٧٦) .

المطلب الرابع حق عقاب المفوت للحياة الإنسانية

تمهيد وتقسيم :

لم تكتف الشريعة الإسلامية - في سبيل حماية الحياة الإنسانية - من القول بعصمتها ، أو إعطائها الحق في الدفاع عن نفسها أو منع خصختها ، وإنما أضافت إلى ذلك عقوبة مناسبة لكل من فوتها ولو بغير اعتداء ما لم يكن بسبب مشروع ، واعتبرت هذا العقاب حقاً إنسانياً طبيعياً لبقاء الحياة ، ولذلك لم تفرق فيه بين مسلم وغيره .

أما القول بعصمة النفس البشرية - الذي يعني حرمتها وتأثير الاعتداء عليها بغير حق كما سبق بيانه ^(١) - فلمنع ذوي النفوس القوية في إيمانها أن تقترف هذا الاعتداء ؛ لأن قوة الإيمان رادع ذاتي من اقتراح الآثام عن طريق محاسبة النفس ولومها .

وأما إعطاء الشريعة الإسلامية الإنسان الحق في الدفاع عن حياته وحياة الآخرين - بالضوابط التي سبق تفصيلها ^(٢) - فلمنع ذوي النفوس الشريرة أن ينفذ طيشها على الآمنين .

وأما منع خصخصة الحياة الإنسانية واعتبارها حقاً مملوكاً للأفراد يتصرفون فيها كما يتصرف المالك في حق ملكه ، فلمنع النفوس المهزومة أن تقدم على الانتحار ، كما سبق بيانه ^(٣) .

وأما إنزال العقوبة المناسبة على كل من فوت حياة إنسانية بغير سبب مشروع كإقامة القصاص ونحوها فلاحد سببين يرتبطان بالأمرين الأولين (عصمة النفس

(١) انظر المطلب الأول في عصمة النفس البشرية .

(٢) انظر المطلب الثاني في حق الدفاع عن النفس البشرية .

(٣) انظر المطلب الثالث في حق منع خصخصة الحياة الإنسانية .

البشرية ، وحقها في الدفاع عن نفسها) ؛ لأن عقاب المنتحر لا جدوى منه في الدنيا بعد موته ، فاكثفي بشأنه بالوعيد يوم القيامة ، وإن ذهب فقهاء المالكية والحنابلة إلى كراهة أن يشيع جنازته الحاكم ووجهاء القوم ازدراء لصنيعه (١) .

أما السبب الأول : فيعود إلى عصمة النفس البشرية ، وذلك بتجسيد حرمتها وعدم التهاون في تفويتها ، ولو كان بطريق الخطأ من غير اعتداء ، فرضت الشريعة الإسلامية الدية في قتل الخطأ .

وأما السبب الثاني : فيعود إلى حال العجز عن الدفاع عن النفس ، والوقوع ضحية الاعتداء ، فرضت الشريعة الإسلامية القصاص في قتل العمد .

وأبين فيما يلي تلك العقوبة الشرعية لتفويت الحياة الإنسانية بغير حق في حالي الخطأ والعمد ، وذلك في الفرعين الآتين :

الضرع الأول

عقوبة المخطئ في تفويت الحياة الإنسانية

أولاً : تعريف الخطأ وتأصيل المؤاخذة عليه في حقوق الناس الخطأ في اللغة : نقيض الصواب ، والمخطئ : من أراد الصواب فصار إلى غيره ، وأخطأ الطريق : عدل عنه (٢) .

والخطأ في الاصطلاح هو : فعل يصدر من الإنسان بلا قصد إليه عند مباشرة أمر مقصود سواه (٣) .

١ . وهل يصلى على المنتحر ، خلاف ، أكثر أهل العلم وما عليه أصحاب المذاهب الأربعة : يصلى عليه ؛ لعموم حديث ابن عمر مرفوعاً : « صلوا على من قال : لا إله إلا الله » ، أخرجه الطبراني وفي إسناده من اتهم بالكذب . فيض القدير للمناوي (٢٠٣/٤) ، وذهب عمر بن عبد العزيز والأوزاعي وأبو يوسف من الحنفية إلى أنه لا يصلى عليه ؛ لأنه لا توبة له ، فكان كافراً ، انظر في فقه المذاهب : حاشية ابن عابدين (٥٨٤/١) ، جواهر الإكليل (١٠٦/١) ، حاشية القليوبي مع عميرة (٣٤٨/١) ، المغني (٤١٨/٢) .

لسان العرب ، القاموس المحيط ، مادة : خطئ .

التلويح على التوضيح (١٩٥/٢) .

ومع أن الشريعة الإسلامية لا تجرم فعل المخطئ لانعدام إرادته إلا أنها تلزمه في حال وقوع ضرر بالغير أن يجبره .

ويدل على عدم مؤاخذه المخطئ ديانة : ما أخرجه الشيخان عن عمرو ابن العاص ، أن النبي ﷺ قال : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر »^(١) . وما أخرجه ابن حبان والدارقطني والحاكم وصححه ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »^(٢) .

وقد أجمع الفقهاء على عدم مؤاخذه المخطئ عن خطئه أخروياً ، فلا يرتب الخطأ إثماً ولا ذنباً ولا معصية ، وأما الحكم الدنيوي للخطأ ففيه تفصيل ، وبخصوص ما يتعلق بحقوق الأدميين : لا يسقط حق المضرور منهم ، فالعائد والمخطئ فيها سواء ، وإلى هذا ذهب أكثر الفقهاء ، وحكى بعضهم في ذلك الإجماع^(٣) .

وذهب جماعة من الأصوليين منهم إلكيا الهراسي إلى أن الفعل الواقع خطأً أو نسياناً لغو في الأحكام الدنيوية ، كما جعله الله تعالى لغواً في الآثام الأخروية ؛ لعموم الآية الكريمة : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ (البقرة: ٢٨٦) .

(١) صحيح البخاري (٢٦٧٦/٦) رقم (٦٩١٩) ، صحيح مسلم (١٣٤٢/٣) رقم (١٧١٦) .

(٢) صحيح ابن حبان (٢٠٢/١٦) رقم (٧٢١٩) ، سنن الدارقطني (١٧٠/٤) رقم (٣٣) ، المستدرک (١٩٨/٢) وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين . وأخرجه ابن ماجه من حديث أبي ذر مرفوعاً ، سنن ابن ماجه (٦٥٩/١) رقم (٢٠٤٣) ، قال الهيثمي : « ورواه الطبراني عن ثوبان وفيه يزيد بن ربيعة الرحبي ، وهو ضعيف » . مجمع الزوائد (٢٥٠/٦) .

(٣) ومن حكى الإجماع في ذلك القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (٤٣١/٣) ، والزرکشي في المنتور في القواعد (١٢٢/٢) ، البهجة شرح التحفة (٢٨٦/٢) ، وأما حقوق الله تعالى فقد قسمها القرطبي إلى ثلاثة أقسام : قسم لا يسقط باتفاق كالصلوات المفروضة ، وقسم يسقط باتفاق كالنطق بكلمة الكفر ، وقسم ثالث يختلف فيه كمن أكل ناسياً في رمضان أو حنت ساهياً ، وما كان مثله مما يقع خطأً أو نسياناً ، ويعرف ذلك في الفروع . الجامع لأحكام القرآن (٤٣١/٣) ، تفسير آخر سورة البقرة ، وانظر أيضاً الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص/٣٠٣) ، تيسير التحرير (٣٠٦/٢) ، فواتح الرحموت (١٦٥/١) ، حاشية ابن عابدين (٦١٥/١) ، الأشباه والنظائر للسيوطي (ص/١٨٧) وما بعدها .

وعموم الحديث سالف الذكر : « إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه » ، فهذا العموم يقتضي رفع الخطأ مطلقاً ورفع حكمه^(١) .

وقد أجاب الجمهور عن هذا القول الأخير الذي يهدر حق الإنسان إذا هلك بطريق الخطأ ونحوه بأجوبة كثيرة ، منها ما نقله الخلال عن الإمام أحمد قال : من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، فإن الله تعالى أوجب في قتل النفس الخطأ : الدية والكفارة ، يعني من زعم ارتفاعها على العموم في خطاب الوضع والتكليف^(٢) .

ويوضح الأصوليون العلة الشرعية في عدم سقوط حقوق الأدميين إن فاتت بفعل عامد أو مخطئ على السواء بأن الشريعة الإسلامية جعلت ضمانها متعلقاً بخطاب الوضع الشرعي لا بخطاب التكليف الشرعي^(٣) ، وقد تقرر في علم الأصول أن خطاب الوضع لا يشترط فيه علم المكلف وإرادته وقدرته ، فلذلك وجب الضمان

(١) أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (١/٤٢٧) في تفسير آخر سورة البقرة .

(٢) كشف الخفاء ومزيل الإلباس (١/٥٢٢) .

(٣) للشارع خطابان من مجموعهما تتوصل للحكم الشرعي . الخطاب الأول يسمى خطاب التكليف ، وهو المتعلق بأفعال المكلفين الاختيارية على جهة الأمر بها (إيجاباً أو ندباً) أو النهي عنها (تحريماً أو كراهة) أو التخيير بين الفعل والترك (إباحة) .

والخطاب الثاني للشارع يسمى خطاب الوضع ، وهو المتعلق بالأعم من أفعال المكلفين على جهة جعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً ، كما جعل الله دخول الوقت سبباً لوجوب الصلاة ، والطهارة شرطاً لصحتها ، والحيض مانعاً من انعقادها ، وخطاب الوضع لا يشترط فيه إرادة المكلف ؛ لأنه خطاب متعلق بالأحوال ، وكان الشارع يقول في حال الإنجاب ينسب الولد لأبويه ، وفي حال الموت تنتقل التركة إلى الورثة ، وفي حال إتلاف مال الغير أو نفسه يعرض المتلف المضرور ، وهكذا .

انظر : مختصر منتهى الأصول لابن الحاجب (١/٢٢٠) ، شرح غاية السؤل لابن المبرد (ص/١٥٢) ، نهاية السؤل (١/٤٧) ، التقرير والتحجير لابن أمير حاج (٢/٧٦) ، التوضيح في حل غوامض التنقيح لصدر الشريعة (١/١٤) ، الإحكام للآمدي (١/١١٥ ، ١١٦) ، تيسير التحرير (٢/٣٠٦) .

على المجانين بسبب الإتلاف ؛ لكونه من باب الوضع الذي معناه أن الله تعالى قال إذا وقع في الوجود فاعلموا أنني حكمت بكذا ، ومن ذلك : الطلاق بالإضرار والإعسار ، والتوريث بالأنساب^(١) .

ثانياً : جبر الضرر في تفويت النفس البشرية بطريق الخطأ

ترى الشريعة الإسلامية أن تفويت النفس البشرية البريئة - ولو كان بطريق الخطأ أو النسيان - خسارة فادحة تلحق الأسرة الإنسانية عموماً ، وأسرة الضحية بصفة خاصة ، ولم تفوت الأمر في حال العمد دون عقاب رادع ، وفي حال الخطأ دون حق مالي مرتب لورثة المجني عليه وخلفائه ، وهو ما يطلق عليه في الاصطلاح الشرعي : الدية أو العقل^(٢) .

والدية في اللغة : المال الذي يعطى ولي المقتول جزاء قتله ، تقول : ودى القاتل القتل ، إذا أعطى وليه ديته ، وسميت بذلك ؛ لأنها تؤدي عادة وقلما يجري فيها العفو لعظم حرمة آدمي^(٣) .

والعقل في اللغة : الدية ، وسميت عقلاً ؛ لأنها تمنع الدماء أن تراق ، أو لأنها كانت إذا وجبت تؤخذ من الإبل التي تجمع وتعقل ثم تساق إلى ولي الدم^(٤) .
والدية أو العقل في الفقه الإسلامي : اسم لضمان مقدر يجب بمقابلة آدمي أو طرف منه^(٥) .

(١) انظر المراجع الأصولية السابقة ، وانظر أيضاً : الذخيرة للقرافي (ص/٦٥) ، التمهيد (ص/١١٨) ، فتح الباري (٣٥٦/١٤) .

(٢) كما تجب الكفارة حقاً لله تعالى ، وهي عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن عجز استقرت في ذمته عند الجمهور ، وفي أحد القولين عند الشافعية وإحدى الروايتين عند الحنابلة تسقط الكفارة بالعجز عنها ، ويرى بعض الفقهاء في أن العاجز عن الصيام يطعم ستين مسكيناً قياساً على ما جاء في كفارة الظهار ، فإن عجز استقرت في ذمته . حاشية ابن عابدين (٣٤١/٥) ، بداية المجتهد (٤٠٣/٢) ، حاشية الجمل (١٠٢/٥) ، المغني (٦٥١/٧) .

(٣) لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط ، مادة : ودى .

(٤) لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوسيط ، مادة : عقل .

(٥) تكملة شرح فتح القدير (٢٠٤/٩) ، وقريب من هذا التعريف ما ذكره سائر الفقهاء ، انظر في فقه المذاهب ، الاختيار (٣٥/٥) ، كفاية الطالب مع حاشية العدوي (٢٣٧/٣) ، مغني المحتاج (٥٣/٤) ، كشاف القناع (٥/٦) ، مطالب أولي النهي (٧٥/٦) .

ولا تفرق الشريعة الإسلامية في أصل استحقاق الدية بين الناس معصومي الدم بسبب الدين أو الجنس ، فالدية حق لكل مجني عليه ذكراً أو أنثى ، مسلماً أو غير مسلم ، طالما اتصف بالعصمة ، أو لم يثبت بحقه ما يستوجب قتله ^(١) .

(١) وبهذا اتفق الفقهاء ، ثم اختلفوا في مقدار الدية باختلاف الذكورة والدين والحرية باعتبار تلك الصفات مما تستوجب التفاوت في المقدار الواجب استدلالاً ببعض الآثار :
والإجماع على أن دية المسلم الذكر الحر مائة من الإبل أو ما يقوم مقامها .
ودية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس فقط : أما في دية الأطراف والجروح فعند المالكية والحنابلة : تساوي المرأة الرجل إلى ثلث دية الرجل ، فإذا بلغت الثلث رجعت إلى عقلها استدلالاً بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ، أن النبي ﷺ قال : « عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها » . سنن النسائي (٤٤/٨) رقم (٤٨٠٥) ، قال الزيلعي : « وفي إسناده ضعف » . نصب الراية (٤/٣٦٤) .

وقال الحنفية والشافعية : دية المرأة على النصف من دية الرجل في الأطراف كالأنف .
ودية الكافر المعصوم : مثل دية المسلم المعصوم عند الحنفية والنخعي والشعبي وروي عن عمر وعثمان وابن مسعود ومعاوية ، رضي الله عنهم . وقال المالكية والحنابلة : دية الكافر نصف دية المسلم استدلالاً بحديث عبد الله بن عمر مرفوعاً : « دية المعاهد نصف دية المسلم » . قال الهيثمي : « رواه الطبراني في الأوسط وفيه جماعة لم أعرفهم » . مجمع الزوائد (٢٩٩/٦) ، وقال الشافعية : دية الكافر الكتابي على الثلث من دية المسلم وغير الكتابي ثلثا عشر دية المسلم ؛ لما روي أن عمر رضي الله عنه جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ، ودية المجوسي ثمانمائة درهم ، قالوا : وهذا لا يكون إلا عن توقيف .

ودية المرأة الكافرة على النصف من دية الرجل الكافر في كل حال .
ودية العبد : قيمته بالغة ما بلغت وإن زادت على دية الحر ، وهو مذهب الجمهور ، قال به المالكية والشافعية والمشهور عند الحنابلة وبه قال أبو يوسف من الحنفية ، وذلك لأن العبد مال متقوم فيضمن بكامل قيمته . وقال أبو حنيفة ومحمد والنخعي والثوري ورواية ضعيفة عن أحمد : يجب ألا تبلغ قيمة العبد دية الحر بل ينقص منها شيئاً ؛ لأن الرق حال نقص فوجب ألا تزيد قيمته على دية الحر .

انظر في فقه المذاهب : تبين الحقائق (١٢٦/٦) وما بعدها ، بدائع الصنائع (٢٥٣/٧) وما بعدها ، جواهر الإكليل (٢٦٦/٢) وما بعدها ، بداية المجتهد (٤١٣/٢) وما بعدها ، مغني المحتاج (٥٦/٤) وما بعدها ، نهاية المحتاج (٣٨٣/٧) وما بعدها ، المغني (٧٩٧/٧) وما بعدها ، كشاف القناع (١٨/٦) وما بعدها .

ويرى فقهاء الحنفية : أن الشريعة الإسلامية لا تفرق في مقدار الدية الواجبة بين الناس بسبب دينهم ، فلا يختلف قدر الدية بالإسلام والكفر لتكافؤ الدماء . وروي ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود ومعاوية رضي الله عنهم (١)

وأخرج الترمذي بسند فيه مقال ، عن ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ودى العامريين بدية المسلمين ، وكان لهما عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢)

كما يرى جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والمشهور عند الحنابلة : أن الشريعة الإسلامية لا تفرق في وجوب الدية بين أن تكون الجناية قد وقعت في الديار الإسلامية أو غيرها (٣)

هذا ، والمتأمل في النص القرآني الموجب لدية القتل الخطأ لا يجد التفريق في مقدار الدية بوصف من الأوصاف ، وقد ذكر النص ثلاث صور :

الأولى : أن تكون الجناية على مؤمن في دار الإسلام فأوجب الكفارة والدية .
الثانية : أن تكون الجناية على مؤمن ، وأوليائه في دار الحرب والعداء ، فأوجب الكفارة ، والجمهور على وجوب الدية لمعرفتها سلفاً في الصورة الأولى .
الثالثة : أن تكون الجناية على غير مؤمن ممن له عهد وأمان ، فأوجب الدية والكفارة .

والفرق بين الصورتين الأولى والثانية : تقديم وتأخير في حال قتل المؤمن قدم الكفارة على الدية ؛ لأنها الحكم الدياني الذي يتعلق به المسلم ، وفي حال قتل غير المؤمن من أهل العهد قدم الدية ؛ لأنها التي يتعلق بها غير المسلمين .

(١) ويرى المالكية والحنابلة : أن دية الكافر على النصف من دية المسلم ، ويرى الشافعية : أن دية الكافر على الثلث من دية المسلم ، وسبق بيان الأدلة في الهامش السابق .

(٢) أخرجه الترمذي وقال : « حديث غريب » . سنن الترمذي (٢٠/٤) رقم (١٤٠٤) ، ونقل ابن هشام عن ابن إسحاق أن عمرو بن أمية الضمري قتل مستأمنين ف قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهما بدية حرين مسلمين ، سيرة ابن هشام (١٨٦/٢) ، ط . الحلبي .

(٣) ويشترط الحنفية لاستحقاق الدية وقوع الجناية في الديار الإسلامية اعتباراً بأرض التشريع . بدائع الصنائع (٢٥٣/٧) ، البحر الرائق (١٤٢/٥) ، مواهب الجليل والتاج والإكليل (٢٣١/٦) ، كشف القناع (٥/٦) ، المغني (٦٤٨/٧) .

وفي ذلك يقول تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (النساء: ٩٢).

الضرع الثاني

عقوبة المتعمد في تفويت الحياة الإنسانية

أولاً : تعريف العمد وكيفية التعرف عليه في تفويت الحياة الإنسانية
العمد في اللغة : القصد بالنية ، يقال : تعمد وتعمد له ، وعمد إليه وله ، أي قصده ^(١).

ونظراً لكون القصد أمراً خفياً لا يطلع عليه أحد من البشر سوى صاحبه ، وحتى لا تضيق دماء الناس وحقوقهم ، فقد اصطلح الفقه الإسلامي على تعريف العمد في القتل بأمانة ظاهرة ، واختلفوا في تحديد تلك الأمانة على ثلاثة أقوال مشهورة :

القول الأول : كل حدث وقع بغير حق وأفضى إلى الموت ، سواء كان هذا الحدث فعلاً كلطم أو ضرب أو شهر سلاح ، أو كان الحدث قولاً كسب أو تهديد أفرغ المجني عليه فمات ، فالاعتبار في كل ذلك أنه وقع بغير حق فكان عدواناً . وإلى هذا ذهب الإمام مالك وعليه جمهور أصحابه ^(٢).

(١) لسان العرب ، القاموس المحيط ، مادة : عمد

(٢) والسبب في اختيار الإمام مالك هذا القول : أنه قسم جنابة القتل إلى نوعين فقط : عمد وخطأ ؛ لأن الله تعالى لم يذكر في كتابه سوى هذين النوعين ، ولأنه لا واسطة بين العمد والخطأ . انظر في فقه المالكية : شرح الخرشي (٨/٥) ، القوانين الفقهية (ص/٢٢٦) ، مواهب الجليل (٦/٢٤٠) ، بداية المجتهد (٢/٣٩٧) ، الفواكه الدواني (٢/٢٤٦) .

القول الثاني : كل فعل وقع بآلة تقتل غالباً وأفضى إلى الموت ، سواء وقع هذا الفعل بحق يديه كملاعة أو تأديب ، أو وقع بغير حق ، حتى يتم تجريد الناس من حمل أي آلة تقتل غالباً ، وحتى لا يحتمي القاتلون بادعاء حق في هذا الفعل . وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء ، قال به أبو يوسف ومحمد من الحنفية ، كما قال به بعض المالكية ، وهو مذهب الشافعية والحنابلة^(١) .

القول الثالث : كل فعل وقع بآلة معدة للقتل عادة مما يفضي إلى تفريق الأجزاء كالسيف أو الجرح أو الطعن المमित ، لأن عقوبة العمد متناهية في الشدة فلزم أن يكون الفعل متناهياً في العمد . وإلى هذا ذهب الإمام أبو حنيفة^(٢) .

والمختار في نظري : اعتبار العمد في القتل بما يقع بآلة تقتل غالباً - كما ذهب إلى ذلك الجمهور - ويستثنى من ذلك ما لو أثبت القاتل أن فعله وقع بحق كتأديب أو ملاعبة - كما ذهب إلى ذلك الإمام مالك - ولا عبرة بهذا الاستثناء إذا كانت الآلة المستعملة معدة للقتل أصلاً كسيف ومدفع ، كما ذهب إلى ذلك الإمام أبو حنيفة .

ثانياً : جبر الضرر في تفويت النفس البشرية بطريق العمد

ترى الشريعة الإسلامية أن تفويت النفس البشرية البريئة بطريق العمد أسوأ كارثة أخلاقية تلحق الأسرة الإنسانية ، فضلاً عن كونه أكبر خسارة أديبة ومادية

(١) والسبب في اختيار الجمهور هذا القول : أنهم قسموا جناية القتل إلى ثلاثة : عمد وخطأ وشبه عمد ، فوجدوا واسطة بين العمد والخطأ بخلاف الإمام مالك ، واستشهد الجمهور بأن شبه العمد ورد في السنة في حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً : « ألا إن قتيلاً الخطأ شبه العمد قتيلاً السوط والعصا دية مغلظة منها أربعون في بطونها أولادها » . صحيح ابن حبان (٣٦٤/١٣) رقم (٦٠١١) ، سنن ابن ماجه (٨٧٧/٢) رقم (٢٦٢٧) ، سنن النسائي (٤٠/٨) رقم (٤٧٩١) ، مسند الإمام أحمد (٤١١/٥) رقم (٢٣٥٤٠) ، سنن أبي داود (١٨٥/٤) رقم (٤٥٤٧) ، انظر في فقه المذاهب للحنفية : الاختيار (٢٣/٥) ، حاشية ابن عابدين (٣٣٩/٥) ، تبين الحقائق (٩٧/٦) ، وللمالكية : المراجع السابقة في القول الأول . وللشافعية : مغني المحتاج (٣/٤) ، نهاية المحتاج (٢٣٥/٧) ، روضة الطالبين (١٢٣/٩) ، حاشية القليوبي مع عميرة (٩٦/٤) ، المهذب (١٨٧/٢) ، وللحنابلة : المغني (٦٣٨/٧) ، كشاف القناع (٥٠٥/٥) ، نيل المأرب (٣١٤/٢) .

(٢) يقسم الحنفية القتل إلى ثلاثة كالجمهور ، ويقسمون الخطأ منها إلى محض إذا كان الخطأ في الفعل أو القصد ، وغير محض إذا كان الخطأ تقصيراً كالتائم بجوار صغير فتقلب عليه ، وتسبب دون قصد الجناية كمن يحفر بئراً ولا يحتاط له فيقع فيه المجني عليه . انظر مراجع الحنفية سألقة الذكر .

لأسرة القتيل^(١) ، ولذلك لم تفوت الأمر دون عقاب رادع يتمثل في استحقاق القاتل القصاص ، وله أن يفدي نفسه بدية يرتضيها أولياء القتيل .

والقصاص في اللغة : مطلق المساواة أو التتبع ، ومنه قولهم : قص أثره ، أي تتبعه^(٢) .

والقصاص في اصطلاح الفقهاء هو : مجازاة الجاني بمثل فعله ، النفس بالنفس ، والجرح بالجرح^(٣) .

ويسمى القصاص في اللغة والاصطلاح قوداً ؛ لأن المقتص منه في الغالب يقاد بشيء إلى القتل بعد ربط يديه^(٤) .

وعقوبة القصاص هي المقررة عيناً في جناية العمد ؛ لتحقيق المثلية به ، ويجوز للقاتل أن يفدي نفسه بعرض الدية على أولياء القتيل شريطة موافقتهم ، وإلا تحتم القصاص ؛ لثبوت عينه في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ (البقرة: ١٧٨) . وأخرج البخاري من حديث أنس بن مالك ، أن النبي ﷺ قال : « كتاب الله القصاص »^(٥) . والمكتوب لا يتميز فيه ، وإنما جاز لأولياء القتيل قبول

(١) ولذلك وجدنا القرآن الكريم يقرن تلك الجناية بالشرك بالله في غير ما آية ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (الفرقان: ٦٨) . وقال تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادِكُمْ مِنْ أَمَلِ نَحْسٍ نَزَرْنَا عَلَيْكُمْ وَإِبَاهِمَ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (الأنعام: ١٥١) . كما جعل الله قتل النفس البريئة كقتل كل الأنفس في قوله تعالى : ﴿ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (المائدة: ٣٢) .

(٢) لسان العرب ، القاموس المحيط ، مادة : قصص .

(٣) البحر الزخار (٢١٧/٦) ، التعريفات للجرجاني ، لفظ : قصاص

(٤) نهاية المحتاج (٣٠٩/٧) ، المعني (٦٨٣/٧) . تقول : قاد الجيش أي رأسه ودبر أمره ، وقاد الدابة قيادة ، أي مشى أمامها أخذاً بمقودها . لسان العرب ، مادة : قاد يقود .

(٥) عن أنس أن الرُبَيْع بنت النضر كسرت ثنية جارية فطلبوا الأرش وطلبوا العفو ، فأبوا ، فأتوا النبي ﷺ فأمرهم بالقصاص ، فقال أنس بن النضر : أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله ، لا ، والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيته . فقال : « يا أنس ، كتاب الله القصاص » . فرضي القوم وقبلوا الأرش ، وفي رواية : وعفوا . فقال النبي ﷺ : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » . صحيح البخاري (٦٦١/٢) رقم (٢٥٥٦) ، (١٦٣٦/٤) رقم (٤٢٣٠) .

الدية في حال عرضها القاتل فداءً لنفسه ؛ لأن القصاص لهم ولا يملكون إلزامه بمال الدية إلا عن طيب نفس منه . وإلى هذا ذهب الحنفية وهو المشهور عند المالكية من رواية ابن القاسم وهو قول عند الشافعية ، وبه قال الثوري والأوزاعي^(١) .

والمختار عندي : أن المقرر في جنسية العمد إحدى عقوبتين : القصاص أو الدية ، ولأولياء القتيل خيار التعيين ؛ لأنه إذا جاز للقاتل أن يفدي نفسه بعرض الدية شريطة قبول أولياء القتيل ، جاز من باب أولى لأولياء القتيل العفو عن القصاص إلى الدية ابتداء ، أي دونما طلب من القاتل ، ولا يجوز للقاتل أن يمتنع عن قبول هذا العرض السخي ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ (النساء: ٢٩) . ولأن حق العفو عن القصاص إلى الدية جعله الله تعالى لأولياء القتيل في قوله سبحانه : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ؕ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ (البقرة: ١٧٨) . أي فمن ترك القصاص ورضي بالدية فعلى ولي الدم اتباع بالمعروف في المطالبة بالدية ، وعلى القاتل أدائها بإحسان أي من غير مفاطلة ، فأوجب الله سبحانه على القاتل أداء الدية مطلقاً عن شرط الرضا فيما لو طلبها ولي الدم^(٢) .

ويؤكد حق ولي الدم في تعيين إحدى العقوبتين : ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « من قتل له قتيل فهو بخير النظرين : إما أن

(١) بدائع الصنائع (٢٤١/٧) ، مجمع الأنهر (٦١٥/٢) ، شرح معاني الآثار (١٧٩/٣) ، القوانين الفقهية (ص/٢٢٧) ، الفواكه الدواني (٢٥٥/٢) ، بداية المجتهد (٤٠١/٢) ، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٢٤٠/٤) ، روضة الطالبين (٢٣٩/٩) ، نهاية المحتاج (٣٠٩/٧) .

(٢) تفسير القرطبي (٦٣٠/١) ، هذا ، وقد أجاب الحنفية على هذا الدليل بأن المراد من قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ هو الولي لا القاتل ؛ لأن القاتل معفو عنه لا معفو له ، ولأن الله تعالى قال ﴿ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ وهو أمر لكل من دخل تحت كلمة « فمن » ومعلوم أن القاتل لا يتبع أحداً بل هو المتبع ، فكان معنى الآية : فمن بذل له وأعطى له من أخيه شيء بطريق الفضل والسهولة فليتبع بالمعروف ، ويجوز استعمال لفظ العفو بمعنى الفضل لغة ، قال تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ أَلْعَفْوُ ﴾ (البقرة ٢١٩) . بدائع الصنائع (٢٤١/٧) .

والجواب عن اعتراض الحنفية : أن القاتل يعفي له ؛ لأنه منح الحياة بعدم القصاص منه ، وأيضاً فإن المعنى الحقيقي للعفو هو المحو والإسقاط . لسان العرب مادة : عفا - وهذا حق ولي الدم وليس المقتول .

يعقل ، وإما أن يقاد»^(١) . وأخرج الترمذي من حديث أبي شريح الخزاعي ، أن النبي ﷺ قال « من قتل له قتيل فله أن يقتل أو يعفو أو يأخذ الدية»^(٢) .
 وإلى هذا ذهب المالكية تبعاً لرواية أشهب واختاره ابن رشد ، وهو الأظهر عند الشافعية ، وبه قال الحنابلة^(٣) .

وتظهر ثمرة الخلاف بين الاتجاهين السابقين : من يرى وجوب القصاص عيناً ، ومن يرى وجوب إحدى العقوبتين القصاص أو الدية تبعاً لاختيار ولي الدم ، في مسائل أهمها : لو مات القاتل قبل تنفيذ القصاص أو العفو عنه فلا شيء لولي الدم عند من قال بوجوب القصاص عيناً ، وينتقل حق ولي الدم إلى الدية عند غيرهم . وأيضاً لو كان للمقتول أولياء صغار وكبار ، فعلى القول بأن الواجب في العمدة إما القصاص وإما الدية يلزم أن يؤخر القصاص إلى أن يكبر الصغار فيكون لهم الخيار ، ولا سيما إذا كان الصغار يحجبون الكبار مثل البنين مع الإخوة .

قال ابن رشد الحفيد : « وقد كانت وقعت هذه المسألة بقرطبة حياة جدي - رحمه الله - فأفتى أهل زمانه بالرواية المشهورة ، وهو ألا ينتظر الصغير ؛ لأن القصاص واجب عيناً ، فأفتى هو - رحمه الله - بانتظاره على القياس ، فشنع أهل زمان ذلك عليه ؛ لما كانوا عليه من شدة التقليد حتى اضطر أن يضع في ذلك قولاً ينتصر فيه لهذا المذهب ، وهو موجود بأيدي الناس»^(٤) .

(١) صحيح البخاري (٥٣/١) رقم (١١٢) ، وعند مسلم : « إما أن يفدي وإما أن يقتل » وفي رواية « إما أن يعطي - يعني الدية - وإما أن يقاد » ، صحيح مسلم (٩٨٨/٢) رقم (١٣٥٥) . وعند ابن ماجه والترمذي بلفظ « إما أن يقتل وإما أن يفدي » . سنن ابن ماجه (٨٧٦/٢) رقم (٢٦٢٤) ، سنن الترمذي (٢١/٤) رقم (١٤٠٦) ، وقال : « حديث حسن صحيح » . وفي رواية للنسائي : « يقاد » بدل : « يقتل » . سنن النسائي (٣٨/٨) رقم (٤٧٨٥) .

(٢) سنن الترمذي (٢١/٤) رقم (١٤٠٦) .

(٣) انظر مراجع المالكية والشافعية سالفه الذكر في القول بوجوب القصاص عيناً ، وانظر للحنابلة : المغني (٣٣٦/٨) ، كشف القناع (٥٤٣/٥) ، شرح منتهى الإرادات (٢٤١/٢) .

(٤) بداية المجتهد (٤٠٢/٢) .

إسقاط عقوبة العمد :

جعلت الشريعة الإسلامية حق العفو عن القاتل لأولياء القتيل ، وندبت إليه تهديئاً للنفوس ، وتقليلاً لنوازع الخصومة بين الناس ، واعتبرت هذا العفو صدقة جليلة ، قال تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ (المائدة: ٤٥). وفي تفسير هذه الآية يقول عبد الله ابن عمرو : « يهدم عنه من ذنوبه بقدر ما تصدق به »^(١). ويقول ابن رشد : أجمع العلماء على أن المراد بالمتصدق في هذه الآية هو المقتول يتصدق بدمه . وإنما اختلفوا على من يعود الضمير في قوله : ﴿ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ . فقيل : على القاتل لمن رأى له توبة . وقيل : على المقتول من ذنوبه وخطاياها^(٢).

وأخرج أبو يعلى برجال ثقات ، عن عدي بن ثابت ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، أن رسول الله ﷺ قال : « من تصدق بدم فما دونه فهو كفارة له من يوم ولد إلى أن يموت »^(٣). وأخرج ابن ماجه عن أبي الدرداء ، أن النبي ﷺ قال : « ما من رجل يصاب بشيء من جسده فيتصدق به إلا رفعه الله به درجة أو حط عنه به خطيئة » . قال : سمعته أذناي ووعاه قلبي^(٤).

ومع هذا الترغيب في العفو عن القاتل إلا أنه لا يجوز في الأحوال التي تعود على المجتمع بالضرر ، ولذلك أجاز الحنفية للحاكم أن يمنع القاتل من عرض الدية حتى يلزمه القصاص ، كما أجازوا للحاكم أن يبطل عفو ولي الدم عن القاتل ، وذلك في حال تكرار جناية العمد منه ، وحصوله على عفو في تلك الجنائيات السابقة ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ

(١) تفسير ابن كثير (٨٩/٢) .

(٢) بداية المجتهد (٤٠٣/٢) .

(٣) قال الهيثمي : « رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح غير عمران بن ظبيان وقد وثقه ابن حبان وفيه ضعف » . مجمع الزوائد (٣٠٢/٦) ، وقال المنذري : « رواه أبو يعلى ورواه رواة الصحيح غير عمران بن ظبيان » . الترغيب والترهيب (٢٠٨/٣) .

(٤) سنن ابن ماجه (٨٩٨/٢) رقم (٢٦٩٣) .

بِإِحْسَنِ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ^١ فَمَنْ أَعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾ (البقرة: ١٧٨). أي فمن قتل بعد أخذ الدية أو قبولها فله عذاب أليم موجه شديد^(١). ولما أخرجه سعيد بن أبي عروبة ، عن سمرة بن جندب ، أن النبي ﷺ قال : « لا أعافي رجلاً قتل بعد أخذ الدية »^(٢). قال ابن كثير : « يعني : لا أقبل منه الدية بل أقتله »^(٣).

كما يرى المالكية عدم جواز العفو عن القاتل في صورة الغيلة ، وهي القتل على وجه المخادعة والحيلة ؛ لأنه في معنى الحرابة أو قطع الطريق ، والمحارب إذا قتل وجب قتله ولا يجوز العفو عنه ؛ لأن قتله من باب دفع الفساد في الأرض^(٤).

حق القصاص وتفاوت صفات النفس البشرية :

يرى فقهاء الحنفية ثبوت القصاص في جناية العمد على كل نفس معصومة^(٥)، فيستحق القصاص ولو كان المقتول أنثى أو عبداً أو كافراً لاشتراكهم جميعاً في العصمة^(٦).

(١) تفسير ابن كثير (١/٢٨٦).

(٢) نسبة ابن كثير لسعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً - تفسير ابن كثير (١/٢٨٨)، وأخرجه البيهقي عن الحسن ، وقال : « هذا منقطع ، وقد روي موصولاً عن جابر بن عبد الله ». السنن الكبرى (٨/٥٤) ، قال الشوكاني : « وروي عن سمرة مرفوعاً ». فتح القدير (١/١٧٧).

(٣) تفسير ابن كثير (١/٢٨٦)، وانظر مراجع الحنفية سالف الذكر في المسألة .

(٤) انظر مراجع المالكية سالف الذكر في المسألة .

(٥) أما النفس غير المعصومة فمنها الحربي ، وهذا يستحل دماء المسلمين فصح للمسلمين أن يستحلوا دمه ، ومنها المحكوم عليه بعقوبة القتل بسبب شرعي كقصاص ورجم ، وهذا يقتله الحاكم فإن قتله غيره بغير إذن عذر للافتئات على الإمام . انظر في فقه الحنفية مراجعهم سالف الذكر في مسألة وجوب القصاص عيناً .

(٦) واستثنى الحنفية صورة قتل الحر عبد نفسه الذي يملكه فلا قصاص فيها ؛ لحديث عمر مرفوعاً « لا يقاد مملوك من مالكة » . رواه الطبراني في الأوسط . مجمع الزوائد (٦/٢٨٨) . وقال النخعي : « يقتل الحر بالعبد سواء كان عبد القاتل » ؛ أو عبد غير القاتل ؛ لحديث سمرة مرفوعاً : « من قتل عبده قتلناه » . سنن الترمذي (٤/٢٦) رقم (١٤١٤) ، وقال : « حديث حسن غريب » . بدائع الصنائع (٧/٢٣٥) ، بداية المجتهد (٢/٣٩٨) ، سبل السلام (٣/١٨٨) .

وحجتهم : عموم الآية الكريمة : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ (المائدة: ٤٥) . وقوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ﴾ (البقرة: ١٧٨) . وهذا يشمل كل قتيل .

كما استدلوا من السنة على وجوب القصاص في جناية العمد ، سواء كان المقتول كافراً أو عبداً أو أنثى بأحاديث كثيرة ، أذكر منها ما يلي :

ما أخرجه البيهقي عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قتل مسلماً بمعاهد ، وقال : « أنا أكرم من وفي بذمته »^(١) . وأخرج الدارقطني عن ابن البيلماني قال : قتل رسول الله ﷺ ، رجلاً من أهل القبلة برجل من أهل الذمة ، وقال : « أنا أحق من وفي بعهده »^(٢) . وعن ابن البيلماني - أيضاً - أن النبي ﷺ أقاد مسلماً قتل يهودياً ، وقال : « أنا أحق من وفي بذمته »^(٣) . وعن سمرة بن جندب ، أن النبي ﷺ قال : « من قتل عبده قتلناه ، ومن جده جدهنا »^(٤) .

وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ، يسعى بذمتهم أدناهم ، ويرد على أقصاهم »^(٥) . وعن عبد الله بن عمرو ، أن النبي ﷺ قال : « يد المسلمين على من سواهم تتكافأ دماؤهم وأموالهم ، ويجير على المسلمين أدناهم ، ويرد على المسلمين أقصاهم »^(٦) . وتكافؤ دماء المسلمين يستلزم عدم التفريق فيها بين الرجال والنساء أو بين الأحرار والعبيد^(٧) .

(١) رواه البيهقي عن عبد الرحمن بن البيلماني عن ابن عمر ، وقال : « هذا خطأ من وجهين ، أحدهما : وصلة بذكر ابن عمر فيه ، وإنما هو عن ابن البيلماني عن النبي ﷺ . والآخر : روايته عن إبراهيم عن ربيعة وإنما يرويه إبراهيم عن ابن المنكر ، والحمل فيه على عمار بن مطر الزهاوي فقد كان يقلب الأسانيد ويسرق الأحاديث حتى كثر ذلك في رواياته وسقط عن حد الاحتجاج به » . السنن الكبرى (٣٠/٨) ، ثم قال البيهقي : « قال صالح بن محسن الحافظ : عبد الرحمن بن البيلماني حديثه منكر » . السنن الكبرى (٣١/٨) ، وقال أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني الحافظ : « ابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله » . سنن الدارقطني (١٣٤/٣) رقم (١٦٥) .

(٢) سنن الدارقطني (١٣٥/٣) رقم (١٦٧) . (٣) سنن الدارقطني (١٣٥/٣) رقم (١٦٧) .

(٤) سنن الدارقطني (١٣٥/٣) رقم (١٦٦) . (٥) سنن ابن ماجه (٨٩٥/٢) رقم (٢٦٨٣) .

(٦) سنن ابن ماجه (٨٩٥/٢) رقم (٣٦٨٥) .

(٧) انظر في الفقه الحنفي : المراجع السابقة في وجوب القصاص عيناً

هذا ، وقد وافق الجمهور من سائر المذاهب ما قاله الحنفية من عدم التفريق بين الرجال والنساء في وجوب القصاص على قاتل منهما الآخر عمداً ، حتى حكى ابن المنذر الإجماع في ذلك ^(١) .

وقد أخرج مسلم من حديث أنس بن مالك ، أن جارية وجد رأسها قد رض بين حجرين ، فسألوها من صنع هذا بك ؟ فلان ، فلان ؟ حتى ذكروا يهودياً فأومأت برأسها ، فأخذ اليهودي فأقر فأمر به رسول الله ﷺ أن يرض رأسه بالحجارة ^(٢) .

وخالف الجمهور مذهب الحنفية في مسألتَي الدين والحرية باعتبار أن القصاص بني على المساواة ، والتفاوت في هاتين الصفتين مؤثر في تلك المساواة ، ولذلك قالوا : لا يقتص من مسلم قتل غير مسلم معصوم كذمي أو معاهد ، كما لا يقتص من حر قتل عبداً ، وتنتقل العقوبة فيهما من القصاص إلى الذية ^(٣) ، واستثنى الإمام مالك صورة قتل الغيلة ، فأوجب فيها القصاص من باب الحرابة في كل حال ^(٤) .

واستدل الجمهور على سقوط القصاص من عقوبة العمد في حال قتل المسلم الكافر المعصوم بما أخرجه البخاري من حديث أبي جحيفة قال : قلت لعلي عليه السلام هل عندكم شيء من الوحي غير القرآن ؟ قال : والذي فلق الحبة وبرأ النسمة

(١) انظر إجماع ابن المنذر في كتابه الإجماع (ص/١٤٤) رقم (٦٥٣) ، وأيضاً بداية المجتهد (٤٠٠/٢) ، وانظر قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة في مراجعهم السابقة في مسألة وجوب القصاص .

هذا ، وقد حكى عن علي بن أبي طالب وعثمان النبي ، أنه إذا قتل الرجل بالمرأة كان على أولياء المرأة نصف الذية ، وبه أخذ الشيعة ، وروي مثله عن الإمام أحمد وعطاء . انظر : بداية المجتهد (٤٠٠/٢) ، المغني (٦٧٩/٧) ، تفسير القرطبي (٦٢٢/١) ، شرائع الإسلام (٢٦٩/٢) ، نيل الأوطار (١٦/٧) ، وحكى عن الحسن البصري أنه لا يقتل الذكر بالأنثى . قال ابن رشد : « وهو شاذ ، ولكن دليhle قوي ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ ﴾ (البقرة: ١٧٨) وإن كان يعارض دليل الخطاب ههنا العموم في قوله تعالى : ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ فيها أن النفس بالنفس ﴿ (المائدة: ٤٥) . ولكن هذا وارد في غير شريعتنا ، وهي مسألة مختلف فيها . قال ابن رشد : « والاعتماد في قتل الرجل بالمرأة هو النظر إلى المصلحة العامة » . بداية المجتهد (٤٠٠/٢) .

(٢) صحيح مسلم (١٣٠٠/٣) رقم (١٦٧٢) .

(٣) انظر مراجع الجمهور سالفه الذكر في مسألة وجوب القصاص أو الذية بغير تعيين .

(٤) أي يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر إذا كانت الجنابة غيلة . حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٢٣٨/٤) ، موطأ الإمام مالك (٨٦٤/٢) .

ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهمًا يعطيه الله رجلاً في كتابه، وما في هذه الصحيفة . قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير وألا يقتل مسلم بكافر^(١) . وأخرج ابن ماجه والترمذي وحسنه ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن النبي ﷺ قال : « لا يقتل مسلم بكافر »^(٢) . وأخرج أحمد والنسائي عن علي بن أبي طالب ، أن النبي ﷺ قال : « المؤمنون تنكافأ دماؤهم يسعى بدمتهم أديانهم ، لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده »^(٣) .

وأخرج البزار برجال ثقات ، عن عمران بن حصين قال : قتل رجل من هذيل رجلاً من خزاعة في الجاهلية ، وكان الهذلي متوارياً ، فلما كان يوم الفتح ظهر الهذلي فقتله رجل من خزاعة فذبحه كما تذبح الشاة ، فقال : « أقتله قبل النداء أو بعد النداء » . فقالوا : بعد النداء . فقال رسول الله ﷺ : « لو كنت قاتلاً مؤمناً بكافر لقتلته ، فأخرجوا عقله » . فأخرجوا عقله ، وكان أول عقل في الإسلام^(٤) . اعترض على هذا الدليل من السنة : بأنه لا يخصص عموم القرآن ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ﴾ (البقرة: ١٧٨) . وقوله : ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ أَلْنَفْسِ بِالْأَنْفُسِ ﴾ (المائدة: ٤٥) . وعلى هذا يحمل الكافر في الأحاديث « لا يقتل مؤمن بكافر » على الكافر الحربي بدلالة عطف المعاهد على المسلم « ولا ذو عهد في عهده » ، فيكون معنى الحديث ، لا يقتل مسلم ولا ذو عهد بكافر حربي ، ومعلوم أن الذمي إذا قتل من هو مثله قتل به ، فتعين أن يكون المراد من الكافر في الحديث هو الحربي ، ثم إنه لا يمكن فهم قوله : « ولا ذو عهد في عهده » على أنه كلام مستقل ؛ لأن قتل المعاهد معلوم بالحكم وإلا لم يكن للعهد فائدة . ثم إن إجماع المسلمين في أن يد المسلم تقطع إذا سرق من مال الذمي ، فإذا كانت حرمة ماله كحرمة مال المسلم ، فحرمة دمه كحرمة دمه^(٥) .

(١) صحيح البخاري (٢٥٣١/٦) رقم (٦٥٠٧) .

(٢) سنن ابن ماجه ٢ (٨٨٧/٢) رقم (٢٦٥٩) ، سنن الترمذي (٢٥/٤) رقم (١٤١٣) ، وقال : « حديث حسن » .

(٣) سنن النسائي (٢٤/٨) رقم (٤٧٤٦) ، مسند الإمام أحمد (١١٩/١) رقم (٩٥٩) .

(٤) قال الهيثمي : « رواه البزار ورجاله وثقهم ابن حبان ، ورواه الطبراني باختصار » . مجمع الزوائد (٢٩٢/٦) .

(٥) سبل السلام (١١٩٠/٣) . (٦) بداية المجتهد (٣٣٩/٢) .

هذا ، واستدل الجمهور على سقوط القصاص من عقوبة العمد في حال قتل الحر عبداً بظاهر الآية الكريمة : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأَنْثَىٰ ﴾ (البقرة: ١٧٨). فالحر لا يقتل إلا بالحر والعبد لا يقتل إلا بالعبد .

اعترض على هذا الاستدلال : بأن الآية الكريمة منسوخة بآية « المائدة » : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ (المائدة: ٤٥) على سبيل الإطلاق دون النظر إلى الحرية والعبودية ، وذلك أن آية « المائدة » نزلت متأخرة عن آية « البقرة » ، ويؤكد هذا الإجماع على أن الذكر يقتل بالأنثى ، والعبد يقتل بالحر ، وقد أفادت هذه المقابلة في الآية الكريمة إبطال ما تواضع عليه بعض العرب من إقامة القصاص على غير القاتل إذا اختلف معه في تلك الصفات استكباراً وافتخاراً ، فإذا قتل لهم عبد قالوا : لا نقتل به إلا حراً . وإذا قتلت لهم أنثى قالوا : لا نقتل بها إلا ذكراً . وإذا قتل لهم وضيع ، قالوا : لا نقتل به إلا شريفاً . كما قال ذلك قتادة والشعبي ، وغيرهما (١).

واستدل الجمهور - أيضاً - بما أخرجه البيهقي والدارقطني ، من حديث ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « لا يقتل حر بعبد » (٢). وأخرج الدارقطني عن علي ابن أبي طالب قال : « من السنة ألا يقتل حر بعبد » (٣) ، وأخرج أبو داود ، عن الحسن قال : « لا يقاد الحر بالعبد » (٤).

واعترض على هذه الأدلة من السنة بأمرين :

الأول : ضعف سندها بما لا يجعلها صالحة للاستدلال ، أما حديث ابن عباس فقال البيهقي : « إسناده ضعيف » (٥) ؛ وأما حديث علي ففي إسناده جابر الجعفي (٦) ؛ وأما حديث الحسن فموقوف عليه .

(١) تفسير القرطبي (١/٦٢٢) .

(٢) سنن الدارقطني (٣/١٣٣) رقم (١٥٨) ، السنن الكبرى (٨/٣٥) .

(٣) سنن الدارقطني (٣/١٣٤) رقم (١٦٣) .

(٤) سنن أبي داود (٤/١٧٦) رقم (٤٥١٧) .

(٥) السنن الكبرى (٨/٣٥) ، انظر أيضاً سبل السلام (٣/١١٨٦) .

(٦) سبل السلام (٣/١١٨٦) .

الثاني: أن هذه الأحاديث محمولة على قتل السيد عبده خاصة ، وليست عامة في قتل الحر للعبد جمعاً بينها وبين ما أخرجه الدارقطني عن عبد الله بن عمرو ، أن رجلاً قتل عبده متعمداً ، فجلده النبي ﷺ مائة جلدة ، ونفاه سنة ، ومحا سهمه من المسلمين ، ولم يقده به ، وأمره أن يعتق رقبة^(١) . وأخرج الطبراني بسند فيه مقال ، عن عمر بن الخطاب ، أن النبي ﷺ قال : « لا يقاد مملوك من مالكة »^(٢) .

مما سبق يتضح ثبوت حق القصاص في جنابة العمد الواقعة على معصوم الدم ، دون النظر إلى التفاوت في الدين أو الجنس أو الشرف .

وعلى التسليم بالعمل على مذهب الجمهور من سقوط القصاص في حال جنابة المسلم على غيره ، وجنابة الحر على غيره ، فذلك مما يعد أمراً داخلياً يراعي فيه الحاكم سياسة المصلحة العامة ، وهو ما انتهى إليه ابن رشد في ترجيح القول في جنابة الرجل على المرأة^(٣) . فإذا كانت الدول الكافرة ترعى حق المسلمين عندها بقتل من يعتدي عليهم أعطينا للكفار في بلادنا حق القصاص عند الجنابة عليهم ، وإلا فلا .

* * *

(١) سنن الدارقطني (١٤٣/٣) ، رقم (١٨٧) ، كما رواه الدارقطني برواية أخرى من حديث علي بن أبي طالب . سنن الدارقطني (١٤٤/٣) رقم (١٨٨) .

(٢) عن ابن عباس قال : « جاءت جارية إلى عمر بن الخطاب ، فقالت : إن سيدي اتهمني فأقعدني على النار حتى احترق فرجني فقال لها عمر : هل رأى ذلك عليك ؟ قالت : لا . قال : فاعترفت له بشيء ؟ قالت : لا . قال عمر : علي به ؟ فلما رأى عمر الرجل قال أتعذب بعذاب الله ؟ قال : يا أمير المؤمنين ، اتهمتها في نفسها . قال : رأيت ذلك عليها ؟ قال : لا . قال : فاعترفت لك به ؟ قال : لا . قال : والذي نفسي بيده لو لم أسمع رسول الله ﷺ يقول « لا يقاد مملوك من مالكة ولا ولد من والده » لأقدها منك ، فبرزه فضربه مائة سوط ، ثم قال : اذهبي فأنت حرة لوجه الله . قال الهيثمي : « رواه الطبراني في الأوسط وفيه عمر بن عيسى القرشي ، وقد ذكره الذهبي في الميزان وذكر له هذا الحديث ولم يذكر فيه جرحاً وبيض له ، وبقية رجاله وثقوا » . مجمع الزوائد (٢٨٨/٦)

(٣) قال ابن رشد : « الاعتماد في قتل الرجل بالمرأة هو النظر إلى المصلحة العامة » . بداية المجتهد (٤٠٠/٢) .